الجمهورية اليمنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المستقبل

كلية العلوم الإدارية والمالية

قسم المحاسبة

استخدام نسب التحليل المالي كمؤشرات لمعرفة التهرب الضريبي من وجهة من نظر المحاسبين لدى كاك بنك

بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس

إعداد

سمير عبدالباسط محمد المبرزي

أحمد لؤي أحمد ثابت

عمرو علي عبدالله حميد

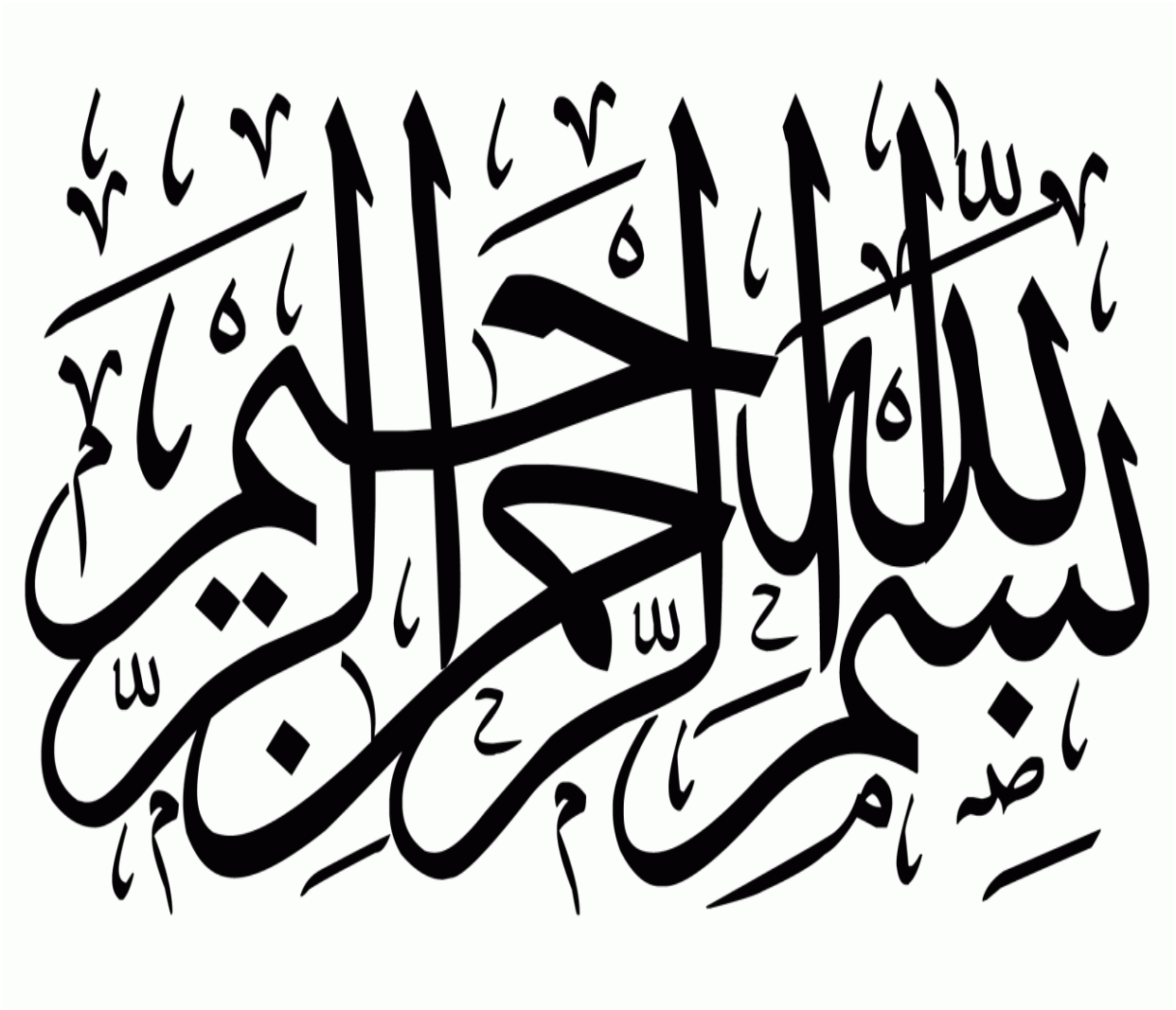
خليل إبراهيم علي السريحي

خالد عبدالمجيد على الجعدبي

تحت إشراف الدكتور

محسن علي مثنى

2021 /2022م


بسم الله الرحمن الرحيم

الآيـة

قال تعالى

{إنَّ في خلْقِ السَّمواتِ والأرضِ واختلافِ اللَّيلِ والنَّهارِ لآياتٍ لأولي الألباب الَّذين يَذْكُرونَ الله قياماً وقعوداً وعلى جُنوبهم ويتفَكَّرونَ في خلْقِ السَّمواتِ والأرضِ ربَّنا ما خلَقْت هذا باطلاً سبحانَك فَقِنَا عذابَ النَّار}

(3 آل عمران آية 190-191)

صدق الله العظيم

الإهداء

اهدي العمل المتواضع لمن حملتني وهنن على وهن وسهرت وربت ومن جسدها أعطت وغذت يا أعذب كلمة نقشت في ذاكرتي ونطق بها اللسان يا من جعل الرحمن الجنة تحت قدميك "أمي العزيزة"

الى من لعبني وداعبني كطفل بل كرضيع الى من كان سبباً في نجاحي "أبي الغالي" انت الوجود وانت الجود وانت العطاء وانت السخاء وانت الحياة ومنك استمد

"اسالكما الرضا والسلوان ان شاء الله "والى أستاذ وعميد كلية العلوم الإدارية والمالية / خالد العليمي والأستاذ رئيس قسم المحاسبة /محسن علي مثنى.

وإلى كل من مد يد العون

وإلى كل من وجه لي كلمة طيبة ومشجعة.

الشكر والتقدير

"شهد الله انه لا اله إلا هو والملائكة والو العلم قائما بالقسط لا اله إلا هو العزيز الحكيم"

(آل عمران 99)

الحمد لله رب العالمين الذي علم الإنسان ما لم يعلم، واحمده سبحانه علي توفيقه وعونه لنا على إنجاز هذا البحث، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى أله وصحبه وسلم.

فإننا نتقدم بالشكر لله سبحانه وتعالى أولا وأخيرا أن وفقنا في إتمام هذه الدراسة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان للأستاذ الدكتور / محسن علي مثنى رئيس قسم المحاسبة كلية العلوم الإدارية والمالية، الذي تكرم بالإشراف على هذه الدراسة والذي قدم لنا المشورة والنصح والإرشاد طيلة مدة الدراسة.

كما نتقدم بالشكر لكل من الأستاذ الدكتور / خالد العليمي،

والدكتور / جميل الجويد، لما تفضلا في مناقشة البحث ليزداد إثراء من الملاحظات والتوصيات التي سيقدمانها.

كما لا يفوتنا أن نشكر رئيس جامعة المستقبل الأستاذ الدكتور /عبد الهادي الهمداني

على لتعاونهم الدائم ومد يد العون والمساعدة.

وأخيراً نتقدم بالشكر إلى جميع الاهل والزملاء ولا ننسى أعظم شكر إلى أغلى اشخاص إلى قلوبنا كل دكتور قام بتدريسنا وارشادنا وكان سبباً في تفوقنا.

وجزا الله خيراً كل من كان له دور من قريب أو بعيد وكل من ساهم وساعد في إنجاز هذا البحث.

والله ولي التوفيق

قائمة المحتويات

الفهرس	الصفحة
البسملة	أ
الإهداء	ب
الآية	ت
الشكر والتقدير	ث
قائمة المحتويات	ج
ملخص البحث	خ
Abstract	ذ
الفصل الاول: الإطار العام للبحث	
المبحث الأول: منهجية البحث	
المقدمة	2
مشكلة البحث	3
أهداف البحث	3
أهمية البحث	4
فرضيات البحث	4
منهجية البحث	4
حدود البحث	5
مصادر جمع المعلومات	5
المفاهيم والمصطلحات	6
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	
الدراسات السابقة	7
الفصل الثاني: الإطار النظري	

المبحث الأول:- نسب التحليل المالي	
النسب المالية	9
أهمية النسب المالية	9
أهمية النسب المالية من المجالات التي يستخدم فيها التحليل باستخدام النسب المالية	9
كيفية استخدام النسب المالية	10
حدود استخدام النسب المالية	11
نسب النشاط	12
مجموعة النسب	12
نسب المخاطر	14
نسب الربحية	15
المؤشرات المالية للسهم	16
قدرة الشركة على توزيع أسهم المنحة (الأسهم المجانية)	17
الفصل الثالث: التهرب الضريبي	
المقدمة	19
تعريف التهرب الضريبي	20
أنواع التهرب	20
أسباب التهرب الضريبي	20
طرق التهرب الضريبي	23
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	
المبحث الأول: إجراءات البحث	
منهجية البحث	35
مجتمع البحث وعينة البحث	35
مقياس أداة الدراسة الميدانية	36
صدق أداة الدراسة	37
الأساليب الإحصائية المستخدمة	39
1: التوزيع التكراري والنسب المئوية	39
2: المتوسط الحسابي	39
3: الانحراف المعياري	39

أولا: الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة	40
ثانياً: عرض النتائج المتعلقة بإجابة أسئلة الاستبيان	45
المحور الأول: استخدم نسب التحليل المالي والحد من التهرب الضريبي	45
المحور الثاني: مدى تطبيق ممارسات الإدارة المالية والحد من التهرب الضريبي	48
المحور الثالث: معوقات استخدام نسب التحليل المالي والحد من التهرب الضريبي	51
ثالثاً: عرض النتائج الاجمالية محاور الدراسة	54
النتائج والتوصيات	57
أولا: النتائج	57
ثانياً: التوصيات	58
المراجع العربية	59
المراجع الأجنبية	60
الملاحق	61
الاستبيان	62

الفصل الاول / الإطار العام للبحث:

المبحث الأول: منهجية البحث

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المقدمة:

تعتمد المحاسبة في تطبيقها على مبادئ وفروض تشكل الجانب العلمي لها وقد ارتبطت هذه المبادئ والفروض عند ظهورها بظروف اقتصادية وقانونية واجتماعية وذلك منذ ظهور المحاسبة في القرون الوسطى أي في القرن الرابع عشر وإذا كانت الظروف في تغير مستمر ومتسارع فإن التطور الصحيح والسليم للمحاسبة يتطلب الآخذ في الاعتبار هذا التغير المستمر والمتسارع حيث أن المحاسبة وسيلة وليست هدفاً وقد تطورت عبر مراحلها المختلفة من وسيلة لخدمة أصحاب المشروع إلى وسيلة لخدمة الإدارة ثم إلى وسيلة لخدمة المجتمع وهذا التطور في الناحية الوظيفية للمحاسبة لا يمكن إهماله أو غض النظر عنه فالممارسة العملية السليمة للمحاسبة لا يمكن أن تنفصل عن وظيفتها أو أهدافها كما أن المحاسبة كنظام للمعلومات –وليست كمجرد أداة لمسك الدفاتر- تؤثر وتتأثر بالبيئة –الداخلية والخارجية- التي تحيط بهذا النظام ولذلك فإن التفاعل المستمر بين النظام والبيئة يمثل لازمة لتحقيق وظائف المحاسبة وأهدافها وبدون هذا التفاعل لا يمكن أن يأخذ تطور علم المحاسبة الاتجاه السليم. إن تأدية الوظيفة المحاسبية باستخدام التحليل المالي، وفي ظل اقتصاد يشكو من ارتفاع عام في الأسعار والكثير من حالات التهرب الضريبي، اذ تواجه مشكلة تضليل حقيقة العناصر الواردة في القوائم المالية، وان هذا التضليل لا يمكن إزالته إلا باستخدام إحدى الطرق المحاسبية الشائعة في معالجة الآثار التي يسببها التهرب الضريبي، ويعتبر الهدف من الدراسة هو اكتشاف العلاقة بين فعالية نسب التحليل المالي ومساهمته في الحد من التهرب الضريبي، حيث أن التدقيق التحليل المالي عنصر هام ضمن النظام الضريبي التصريحي وذلك بإدارته بعدالة وفعالية التي تبنى على مدى صحة ومصداقية المعلومات التي يقدمها المكلف بالضريبة، إن التحليل المالي يعمل على اكتشاف المخالفات والتجاوزات المرتكبة بهدف دفع المكلفين إلى التصريح بالمعلومات الكاملة والصحيحة عن المداخيل التي يحققونها. وتم اختبار ذلك وفقاً لدراسة تقوميه لنتائج التحليل المالي بالإضافة إلى دراسة استبيانيه لتدعيم الإجابة على فرضيات الدراسة، وقد تم التوصل من خلالها إلى أن التحليل المالي له دور إيجابي في تحقيق الفعالية من حيث برنامج التحليل المالي وما يتوفر عليه المحلل المالي من مؤهلات علمية وعملية ودقة ومصداقية لعمليات التحليل المالي وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإيرادات والحد من التهرب الضريبي لتحقيق الفعالية.

وسوف نسلط الضوء في هذه الدراسة على أُثر استخدام نسب التحليل المالي كمؤشرات لمعرفة التهرب الضريبي من وجهة من نظر المحاسبين لدى كاك بنك؟

مشكلة البحث:

التهرب الضريبي، والتخطيط الضريبي من المفاهيم التي حازت على جدل واسع في الدراسات، حيث اختلف الكتاب في تعريفهم للتهرب الضريبي فمنهم من نظر اليه من منظور واسع يشمل كل صور التخلص من الضريبة او تجنبها دون مخالفة القانون بحيث يشمل التهرب الضريبي تنظيم امور المنشأة بصورة سليمة من الناحية الضريبية، الاستفادة من حوافز القانون أو استغلال الثغرات الموجودة في القانون، ومنهم من نظر اليه من منظور ضيق فيرى ان التهرب الضريبي يشمل الطرق التي تتفق مع ظاهر وروح القانون. وعلى ضوء ذلك تم التوصل الى التساؤلات التالية.

المشكلة الرئيسية:

ما العلاقة بين استخدام نسب التحليل المالي والحد من التهرب الضريبي؟

ومن السؤال الرئيسي يتفرع منها الاسئلة الفرعية الاتية:

3- ما هي العلاقة بين تطبيق ممارسات الإدارة المالية والحد من التهرب الضريبي؟

4- ما هي العلاقة بين معوقات استخدام نسب التحليل المالي والحد من التهرب الضريبي؟

أهداف البحث:

1- التعرف على العلاقة بين استخدم نسب التحليل المالي والحد من التهرب الضريبي.

2- التعرف على العلاقة تطبيق ممارسات الإدارة المالية والحد من التهرب الضريبي.

3- التعرف على العلاقة بين معوقات استخدام نسب التحليل المالي والحد من التهرب الضريبي.

أهمية البحث:

علمية:-

1- موضوع التهرب الضريبي وطرق الحد منه من أهم المواضيع والذي حظي ولا يزال يحظى باهتمام بالغ من قبل المهتمين بهذا المجال.

2- إيضاح مفهوم التهرب الضريبي وتحديد كيفية معالجة كذلك والحد من ذلك من خلال استخدام نسب التحليل المالي.

3- تدريس ظاهرة التهرب الضريبي نظراً لانتشارها.

عملية: -

1- مساعدة الشركات على مواجهة الآثار السلبية لحالات التهرب الضريبي وحثها على تعديل القوائم المالية لما لها من مردود ايجابي في تحديد نتيجة اعمالها ومركزها المالي بشكل أكثر واقعية.

2- تساعد في توفير معلومات محاسبية معبرة عن نتيجة الإعمال وصافي المركز المالي للشركات بالشكل الحقيقي دون تلاعب حيث تكون ملاءمة للتنبؤ والكشف المبكر عن الفشل المالي، خاصة في اوقات الارتفاع في مستوى العام للأسعار.

فرضيات البحث:

من اجل الاجابة على تساؤلات المشكلة وتحقيق اهداف البحث سوف يقوم الباحثون بصياغة الفرضيات التالية:

1- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استخدم نسب التحليل المالي والحد من التهرب الضريبي.

2- لا توجد علاقة بين مدى تطبيق ممارسات الإدارة المالية والحد من التهرب الضريبي.

3- لا توجد علاقة بين معوقات استخدام نسب التحليل المالي والحد من التهرب الضريبي.

منهجية البحث: المنهج الوصفي التحليلي أحد أبرز المناهج المهمة المستخدمة في الدراسات العلمية بوجه عام تساهم في التعرف على ظاهرة الدراسة ووضعها في اطارها الصحيح وتتميز بطريقتها الواقعية في التعامل مع مشكلة البحث نظراً لوجود الباحث في قلب الميدان او المكان المتعلق بالدراسة ولذلك اعتمدت في معالجة هذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي.

حدود البحث:

زمانية- 2021-2022

مكانية:- كاك بنك

موضوعية:- استخدام نسب التحليل المالي كمؤشرات لمعرفة التهرب الضريبي من وجهة من نظر المحاسبين لدى كاك بنك.

بشرية:- موظفين ومدراء كاك بنك

مصادر جمع البيانات

يتم جمع البيانات لتحقيق أهداف واختبار الفرضيات البحث كالاتي:

1) مصادر أولية:

وتعتمد على البيانات التي تم جمعها من الميدان عبر الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة الدراسة. كأداة رئيسة والتي تم تصميمها خصيصاً لهذا الغرض.

2) مصادر ثانوية:

تم فيها الاعتماد على المراجع والكتب والدوريات والتقارير الشركات التي تناولت الموضوع التهرب الضريبي ومصلحة الضرائب وقد حاولوا الباحثون الحصول على المتاح من تلك المراجع وبما يخدم أهداف الدراسة.

المفاهيم والمصطلحات

تحليل النسب المالية: تحليل النسب هي طريقة كمية في تحليل سيولة الشركة وكفاءتها التشغيلية وربحيتها من خلال دراسة بياناتها المالية، مثل الميزانية العمومية للشركة وبيان دخلها، ولذا، يُعد تحليل النسب هو حجر الزاوية في تحليل الأساسي للأسهم.

النسب المالية: النسبة المالية هي عبارة عن حاصل حسابي يوضح العلاقة بين قيمة عنصران مستخرجان من الوثائق المحاسبية للمؤسسة، كما تلعب النسبة المالية أيضا دور وحدة القياس تستجيب لحاجات المقارنة التي تساعد في التحليل المالي لنشاط ونتائج أعمال المؤسسة وإعطاء صورة واضحة عن وضعها المالي.

الضريبة: تعرف الضريبة بأنها استقطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء المالية، غير أن التطور السريع لدور الضريبة جعل مثل هذا التعريف قديما، لذلك نجد الأستاذ Methil يعرف الضريبة بشكل أوسع وأعم وأشمل بإنها استقطاع نقدي تفرضه

السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقاً لقدراتهم التكليفية بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة لتحقيق تدخل الدولة.

التهرب الضريبي: عبارة عن ترتيب أمور الممول بما يمكنه من تخفيض الضريبة بصورة تتفق مع القانون ولكنها قد تتعارض مع قصد المشرع

ويعرف ايضاً بانه: محاولة الممول او المنشأة من الاستفادة من كافة مزايا القانون، وكذلك الاستفادة من الثغرات والغموض الموجودة في نصوصه، وإتباع كافة الإجراءات والخطط اللازمة من أجل تخفيض، أو تجنب، أو تأجيل العبء الضريبي قدر المستطاع وبما لا يخالف نصوص القانون، أو يؤدى به الى العقوبة بما يعرضه الى تكبد تكاليف ماليه أخرى

الدراسات السابقة

1- دراسة الدعاس 2011 "التباين بين الدخل المعلن والدخل المعتمد، الأسباب وطرق معالجتها من وجهة نظر مقدري الضرائب، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الأردنية":

هدفت هذه الدراسة إلى تقصي استقصاء الأسباب الكامنة وراء المخالفات المرتكبة من إدارات الشركات المساهمة، الأردنية والتي تؤدي إلى التباين بين الدخل المعلن من قبلها، والدخل المقدر من قبل الجهات الضريبية، ومن ثم محاولة اقتراح بعض الحلول الناجعة للحد من تلك المخالفات، وذلك من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل، وتم تطوير استبانة تم توزيعها على جميع مقدري دائرة ضريبة الدخل (مديرية الشركات المساهمة)، والتي بلغ عدد أفرادها (36) مقدراً وتوصلت الدراسة إلى تحديد أهم المخالفات المرتكبة، متمثلة بما يلي: إدخال رواتب وهمية، وتخصيص رواتب مرتفعة للمساهمين العاملين والمديرين في الشركات المساهمة العامة، والتقليل من بضاعة آخر المدة عن طريق التسعير غير الملائم، والتقليل من المبيعات. وتضخيم وإخفاء المشتريات، بعض مصادر الدخل.

2- دراسة العطعوط 2009 " التهرب من ضريبة الدخل في الأردن ":

هدفت على التعرف على صور الفساد والعوامل التي تساعد او تزيد من التهرب الضريبي وبينت الدراسة أن اكثر صور التهرب الضريبي التلاعب في قيمة الإيرادات والنفقات ومعادلة التصنيع لدى المنشأت الصناعية وأن اهم اساب التهرب الضريبي عدم صرامة العقوبات وشعور المكلفين بعدم العدالة وضعف نظام المعلومات، وأن التهرب في بنود الإيرادات هو أعلى في منه بنود النفقات. أسباب التهرب الضريبي وكيفية معالجته وأثره البالغ على الاقتصاد الوطني السوري، وتناول الباحث أنواع التهرب الضريبي، وقدم توصيات حول الإصلاح الضريبي مما يخفف عبء التهرب الضريبي.

3- دراسة خشارمة 2000 " التهرب من الضريبة في المهن الحرة وتحديد العوامل التي تساعد في تقليل حالات التهرب الضريبي ":

هدفت الى تحديد الاسباب التي تدفع المكلفين الى التهرب من الضريبة في المهن الحرة وتحديد العوامل التي تساعد في تقليل حالات التهرب الضريبي ولخصت الدراسة أن الى أهم أسباب التهرب ارتفاع نسبة الضريبة والشعور بعدم العدالة في النظام الضريبي والاعتقاد أن نظام الزكاة افضل من نظام الضريبة واوصت الدراسة بضرورة حسم خصم تشجيعي لمن يقدم تقديراً حقيقياً واستيفاء الضرائب عن طريق التقسيط وحسم الزكاة من الضريبة المستحقة.

4- دراسة الغصين، هلا 2004 " استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات: دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة":

هدفت الدراسة إلى التوصل لأفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر شركات قطاع المقاولات في قطاع غزة، فالتنبؤ بتعثر شركات المقاولات في وقت مبكر يعطي مؤشراً للجهات المعنية للتدخل واتخاذ الإجراءات التصميمية المناسبة قبل أن تفشل الشركة نهائياً.

لخصت الدراسة إلى ضرورة استخدام النسب المالية للتنبؤ بوضع الشركة وزيادة الاهتمام بإعداد القوائم المالية والذي يمثل عدم وجودها صعوبات لدى مختلف الجهات ذات العلاقة ومن بينها طرق احتساب الضرائب.

الفصل الثاني / الإطار النظري للبحث:

استخدام نسب التحليل المالي

النسب المالية

تعتبر النسب المالية أقدم أنواع التحليل المالي وأكثرها شيوعاً في تحليل القوائم المالية للشركات ولا تزال النسب المالية تمثل أهم أدوات التحليل و لأساس التي يستخدمها المحلل عند تحليل المعلومات المالية للشركة أياً كان الغرض من عملية التحليل ...تعبر النسب المالية : عن عالقة رياضية بين رقمين او أكثر من الأرقام المالية المتاحة عن الشركة أحدها على الأقل مستخرج من القوائم المالية وبهذا يتسع مفهوم النسبة المالية ليشمل قيم مالية سوقية الى جانب القيم المحاسبية المعروضة في القوائم المالية والأصل في العلاقة مدلولها ومنطقها فلو كانت النسبة المالية تمثل مجرد نسبة بين رقمين لكان هناك عدد لا نهائي من النسب المالية التي لا توضح شيء عن مركز الشركة المالي. (خليفة، 2012، ص38)

أهمية النسب المالية

تحدد كمية نقاط القوة والضعف في مركز الشركة المالي ولا تتحدد نقاط القوة والضعف إلا بمقارنة النسب المحسوبة للشركة بأنماط أو مستويات معينة مستخلصة من الشركات المماثلة أو بأداء الشركة الماضي أو بأي مصدر اخر وفي تقدير تحديد نقاط القوة والضعف في حد ذاته يحتاج إلى ممارسة قِدر من الحكم الشخصي وفي تقدير آثار نقاط القوة والضعف على الهدف من التحليل المالي فعلى سبيل المثال: اذا كشف تحليل النسب المالية عن ان هناك مخاطر عالية مرتبطة بنقص الأصول الأكثر سيولة فإن تأثير هذه النتيجة على حجم المخاطر المحيطة بالشركة ومدى تأثيرها على قرار المحلل يحتاج الى قدر من الحكم الشخصي ولا توجد نماذج معيارية لربط نتائج النسب المالية بنماذج القرار. (مرقس، 2017، ص91)

أهمية النسب المالية من المجالات التي يستخدم فيها التحليل باستخدام النسب المالية وتتضمن هذه المجالات ولا تنحصر فيها:

- تقييم مدى استمرارية الشركة من عدمه.
- المراجعة التحليلية في مراجعة وفحص القوائم المالية.
- التحليل الإداري لتشخيص نقاط القوة والضعف في الأداء المالي.
- التحليل الائتماني وتحليل القدة الائتمانية للشركة.
- التحليل لأغراض القرارات الاستثمارية.

إلى جانب ذلك فهناك العديد من الاستخدامات الفرعية للنسب المالية في مجالات عديدة منها:

- التحليل الذي تجريه السلطات الضريبية.
- التحليل الذي تجريه الهيئات المعنية بالرقابة على أداء الشركات وغيرها من المجالات

كيفية استخدام النسب المالية:

تعطي النسب المالية مؤشرات ودلالات معينة عن الوضع المالي للشركة وتستخدم هذه المؤشرات في تقييم الوضع المالي للشركة ما من حيث

1- درجة السيولة.

2- الربحية

3- المخاطرة

عندما تتم مقارنتها بنسب أخرى تم الحصول عليها من السنوات السابقة لنفس الشركة او من مصادر أخرى كالشركات المماثلة او النسب المتوسطة للقطاعات والصناعات المماثلة، كما تساعد هذه المقارنات في الحكم على الوضع المالي للشركة بوصفه أساسا للتعامل على أسهم تلك الشركة، وفي كل الأحوال فإن التعامل مع النسب المالية يتطلب تحديد مستويات للمقارنة وتعرف بالمستويات المعيارية هذه المستويات تساعد في الحكم على نقاط القوة والضعف بالشركة وبدونها لا يتم الحكم. (Contractor, 2016)

بناء على ما سبق فإن العديد من الاتجاهات التي يمكن أن تستخدم للحكم على النسب المالية التي تم الحصول عليها من خلال القيم المالية للشركة:

- تحليل الاتجاه: يطلق عليه ايضاً مقارنة النسب المالية لعدد من الفترات ليستطيع المحلل المالي الوقوف على اتجاه نسبة معينة او التعرف على التغيرات والتقلبات التي تطرأ على هذه النسبة خلال سلسلة زمنية يستخدم مع النسب المالية للوصول الى نتائج واستنتاجات مفيدة عن الأداء المالي للشركة.
- التحليل الرأسي: هي النسب المالية التي تمثل العلاقة بين بندين او أكثر من بنود القائمة المالية في لحظة زمنية معينة وفي نفس الفترة المحاسبية مثل :نسبة المخزون الى اجمالي الأصول (أي ان العلاقة هنا تقوم بين قيم بندين او أكثر في نفس القائمة المالية للسنة المالية محل التحليل).
- المقارنة بشركات أخرى: تعد أحد الأساليب الشائعة في الحكم على النسب والمؤشرات المالية لشركة معينة (هو مقارنة نسب الشركة ومؤشراتها بمثيلاتها في شركة أخرى محلية او خارجية للحكم على أداء الشركة ويتم تحديدها بوصفها للمقارنة على اساسين هما:

1- **أساس التشابه:** يتم اختيارها على أساس ان هذه الشركة أكثر تجانس مع الشركة المعينة لهذا الأساس يتم اختيار أفضل أداء.

2- **أساس المثالية الأفضلية:** وفقاً للمقارنة لشركة معينة او عدد من الشركات واستخدامه بوصفه أساساً باعتباره الأداء الأمثل.

- المقارنة بمتوسطات الصناعة: تصدر الجهات المعنية بالصناعات كالغرف التجارية والصناعية وهيئات السوق المالية متوسطات معينة للأداء المالي يضم المتوسط المؤشرات المالية كافة الشركات العاملة في صناعة معينة كصناعة الاسمنت او الزراعة والمتوسط هنا يمكن اعتباره أساس للمقارنة مع الأخذ في الاعتبار ان هذا المتوسط يعتبر المستوى العادي للأداء وليس المستوى الأفضل له. (Cristea & Nguyen, 2016)

حدود استخدام النسب المالية:

قبل أن نستعرض النسب المالية الشائعة الاستخدام يجدر بنا ان نتعرف على حدود استخدام تلك النسب في التحليل المالي للشركات فالملاحظ ان مستخدمي المبتدئين منهم يركزون بصورة مكثفة أكثر مما القوائم المالية وخصوصاً يجب على الأرقام المطلقة لهذه النسب دون أي اعتبار لبعض القيود المرتبطة بالأرقام المحاسبية التي استخدمت لحساب النسب المالية وعلى هذا الأساس يجب ان يأخذ المحلل المالي بعض الاعتبارات المهمة عند حساب النسبة المالية وعند الحكم عليها ومن هذه الاعتبارات.

1- التغيرات المحاسبية.

2- الاختلافات المحاسبية.

3- تفاوت أساليب التمويل.

4- تفاوت امتيازات التي تحصل عليها الشركة.

5- اختلاف العوامل الوصفية الأخرى.

6- الخطط والارتباطات المستقبلية.

لتحليل الوضع المالي للشركة نستخدم 5 مجموعات من النسب المالية: (Borkowski, 2010)

1. نسب السيولة.

2. نسب النشاط.

3. نسب المخاطر.

4. نسب المديونة (الرفع المالي/الفاعلية المالية).

5. نسب الربحية.

6. النسب الخاصة بالاستثمار في الأسهم.

المجموعات الخمس الأولى تستخدم في تقييم الوضع المالي للشركة لأغراض القرارات المالية عامة مثل: قرارات المستثمرين المتعلقة بتداول الأسهم.

اما المجموعة السادسة فتتعلق مباشرة بقرارات المستثمرين وقد تم تطويرها لخدمة القرار الاستثماري.

تتكون مجموعة نسب السيولة قصيرة الاجل من النسب التالية:

1/ رأس المال العامل: هو قيمة حسابية تعبر عن الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.

2/ نسبة التداول: تقيس قدرة الشركة على سداد الديون او الخصوم قصيرة الاجل ويعبر عن السيولة المتاحة للسداد بالأصول المتداولة ويعبر عن الديون او الخصوم المتداولة قصيرة الاجل بالخصوم المتداولة.

3/ نسبة التداول السريعة: يرى بعض المحللين انها غير ملائمة لتعكس لشمول الأصول قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل نظراً المتداولة على كل من المخزون والمصروفات المقدمة.

4/ نسبة النقدية: تعتبر من النسب المهمة في تحليل القوائم المالية للبنوك حيث تعكس الاحتياطي النقدي لمقابلة عمليات السحب من ارصدة العملاء.

نسب النشاط: تسمى هذه المجموعة ايضاً بمعدلات الدوران وتعتبر نسب النشاط قدرة الشركة على إدارة الأصول وتحريكها على اختلاف أنواعها في نشاط الشركة لإنتاج الايراد والدخل وهي احدى المكونات الرئيسية لربحية المنشأة حيث ان الربح ينتج من عدة عوامل محدودة ورئيسية أهمها سرعة تدوير الأصول وراس المال العامل في النشاط. (De Simone, 2014, P50)

مجموعة النسب:

1- معدل دوران المدينين:

يعكس رقم المدينين التجاريين الظاهر بقائمة المركز المالي لشركة معينة المبيعات الآجلة دون تحصيل حتى نهاية السنة المالية.

- حساب معدل دوران المدينين يساوي= صافي المبيعات الآجلة / متوسط صافي المدينين.
- صافي المبيعات الآجلة = المبيعات الآجلة – مردودات ومسموحات المبيعات.
- متوسط المدينين = (رصيد المدينين السنة السابقة + رصيد المدينين للسنة الحالية)

متوسط فترة التحصيل: توضح للمحلل الفترة الزمنية اللازمة لتحصيل الديون التجارية من عملاء الشركة ويعبر عنها بعدد الأيام.

- لحساب متوسط فترة التحصيل = 365/معدل دوران المدينين
- قانون اخر لحساب متوسط فترة التحصيل: (مدينون اخر المدة/المبيعات الآجلة) * 365 يوم

2- معدل دوران المخزون:

وهي قاعدة التكلفة على فرض ان الشركة تبيع البضاعة بسعر يفوق تكلفة انتاجها او الحصول عليها وعلى هذا الأساس يرتبط المخزون بتكلفة البضاعة المباعة المعروضة بقائمة الدخل وليس بقيمة المبيعات في نفس القائمة لذلك يجب على المحلل ان يعرف عدد دورات التخزين ثم البيع خلال السنة المالية الواحدة.

- لحساب معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات او (تكلفة البضاعة المباعة)/ متوسط المخزون
- تكلفة المبيعات= مخزون اول المدة + تكلفة المشتريات – مخزون اخر المدة.
- تكلفة المشتريات = صافي المشتريات + مصاريف نقل المشتريات.
- متوسط المخزون = (رصيد المخزون السنة السابقة + رصيد المخزون السنة الحالية)/2

3- طول فترة التخزين: وهو متوسط عدد الأيام اللازمة لبيع المخزون ويرتبط متوسط فترة التخزين بمعدل المخزون.

- لحساب طول دورة التخزين: 365 / معدل دوران المخزون.
- قانون اخر لحساب طول دورة التخزين: = (مخزون اخر المدة / تكلفة المبيعات) * 365 يوم.

4- معدل دوران الأصول الثابتة: وهو عدد مرات تدوير الأصول الثابتة خلال السنة المالية او خلال الفترة التي تغطيها المبيعات كما انه يعطي انطباعا عن مدى بطيء العمليات الإنتاجية للشركة.

- حساب معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / متوسط الأصول الثابتة.
- صافي المبيعات = اجمالي المبيعات – مردودات ومسموحات المبيعات - الخصم المسموح به
- متوسط الأصول الثابتة = (رصيد الأصول الثابتة السنة السابقة + رصيد ألأصول الثابتة السنة الحالية) /2

5- معدل دوران الأصول: ويقيس معدل دوران الأصول عدد مرات تدوير أصول الشركة في النشاط كما يعكس كفاءة الشركة في إدارة الأصول.

- حساب معدل دوران الأصول= صافي المبيعات/متوسط الأصول
- متوسط الأصول عبارة عن: (رصيد الأصول السنة السابقة+ رصيد الأصول النسب السنة الحالية) /2

نسب المخاطر:

من المفيد بالنسبة للمحلل المالي أن يعتمد على بعض النسب التي تقيس درجة المخاطر التي تتعرض لها عمليات الشركة التشغيلية والمالية. بهدف تحليل مخاطر الشركة إلى بيان درجة عدم التأكد المرتبطة بتدفق الدخل لمقدمي رأس المال.

ويمكن حساب نوعين من المخاطر:

- مخاطر الأعمال

وهو الذي يقيس درجة عدم التأكد المحيطة بمقدار الربح.

يوجد طريقتين لحسابه:

1- الطريقة الأولى: تعتمد هذه الطريقة على حساب الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي لصافي الربح.
2- الطريقة الثانية: تعتمد على حساب الرفع التشغيلي.

ولحساب درجة مخاطر الأعمال بطريقة الرفع التشغيلي:

- نسبة التغير في ربح المبيعات / نسبة التغير في المبيعات
- التغير= سنة المقارنة – سنة الأساس
- النسبة = التغير / سنة الأساس

- المخاطر المالية

تحسب المخاطر المالية بالمعادلة الآتية:

- النسبة التغير في الربح المتاح للمساهمين / نسبة التغير في الربح قبل الفائدة والضريبة.
- صافي الدخل= إجمالي الربح أو الخسارة – مصاريف التشغيل.

- صافي الدخل قبل الزكاة والفوائد = صافي الدخل + إيرادات غير تشغيلية - مصروفات تشغيلية.

نسب المديونية (الرفع المالي/الفاعلية المالية): هي مجموعة من النسب مرتبطة بمقدار الديون التي تعتمد عليها المنشأة في تمويل عملياتها. وعلى الرغم من ارتباط نسب الديون بالرفع المالي إلا أنها ال تقيس درجة الرفع المالي ولا المخاطر المالية بصورة مباشرة وإنما تقدم مؤشرات دالة على الرفع المالي وعلى حجم مخاطر الدين التي تتعرض لها المنشأة. (Borkowski, 2010)

مجموعة النسب:

1/ نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول.

2/ نسبة إجمالي الأصول إلى حق الملكية.

3/ نسبة الديون طويلة الأجل إلى حق الملكية.

4/ معدل تغطية الفوائد.

نسب الربحية:

تعد نسب الربحية أهم النسب التي يركز عليها المحلل المالي.

فعمليات المنشأة توجه في الأساس لتحقيق أرباح، وتحقيق نمو في الأرباح.

والأرباح مهمة للمستثمر والمقرض على حد سواء، فالأرباح تمثل المصدر الأساس للنقدية الحرة التي تستخدم إما في إجراء توسعات أو في إجراء توزيعات على المالك أو في سداد مستحقات أصحاب الديون.

مجموعة النسب:

1- العائد على حقوق الملكية: يقيس المعدل العائد الناتج عن استثمار أموال الملاك (حقوق الملكية) بالمنشأة.

- ويحسب معدل العائد على حقوق الملكية: صافي الربح/متوسط حقوق الملكية.

- صافي الدخل= إجمالي الربح – مصاريف تشغيلية.

- متوسط حقوق الملكية = (حقوق الملكية أول الفترة + حقوق الملكية آخر الفترة) /2

2- العائد على الأصول: يقيس معدل العائد على الأصول ربح كل ريال مستثمر في أصول المنشأة سواء كانت هذه الأصول في شكل موجودات متداولة أو موجودات غير متداولة ملموسة أو غير ملموسة.

- ويحسب العائد على الأصول على النحو الآتي: صافي الربح / متوسط إجمالي الأصول.

3- العائد على المال المستثمر: المال المستثمر في المنشأة هو الذي يتمثل في رأس المال العامل (الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة) بالإضافة إلى الأصول غير المتداولة.

4- نسبة إجمالي الربح إلى المبيعات: يعكس إجمالي الربح نسبة ربح المبيعات إلى إجمالي المبيعات حيث يحسب إجمالي الربح بالفرق بين المبيعات وتكلفة المبيعات.

- وتحسب هذه النسبة كالآتي: إجمالي الربح/ صافي المبيعات.

- إجمالي الربح= صافي المبيعات – تكلفة المبيعات.

5- العائد على المبيعات.

المؤشرات المالية للسهم:

تخدم المؤشرات المالية للسهم بشكل مباشر عملية الاستثمار في الأسهم حيث توفر أساسا لمقارنة أسهم الشركات. وفي ضوء هذه المقارنة تتم عملية المفاضلة بين البدائل الاستثمارية في الأسهم. وتعتمد المؤشرات المالية للسهم بشكل أساس على القيم المالية المعروضة بالقوائم المالية للشركة إلى جانب معلومات أخرى عن الأسهم مثل عدد أسهم الشركة، وسعر السهم في السوق. (عبدالحليم، 2012، 1107)

مجموعة النسب:

- ربح السهم: يعد ربح السهم، أهم مؤشر ينظر إليه المستثمر في القوائم المالية المعروضة في نهاية الفترة.

- يحسب ربح السهم بالمعادلة الآتية: صافي الربح بعد الضريبة لحملة الأسهم العادية / المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة.

- صافي الربح بعد الضريبة لحملة الأسهم العادية:

- صافي الربح بعد الضريبة – حصة حملة الأسهم الممتازة.

- المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة =عدد الأسهم بداية السنة + (عدد الأسهم خلال السنة * عدد الأشهر)

- عدد الأسهم = رأس المال/ القيمة الاسمية للسهم

- مكرر الربحية: يفسر مكرر ربحية السهم عدد مرات مكرر (مضاعف) سعر السهم لربح السهم.

- يحسب مكرر الربحية: سعر السهم السوقي / ربح السهم العادي

- ربح السهم العادي (عائد السهم) = صافي الربح بعد الضريبة لحملة الأسهم العادية/ المتوسط المرجح.

- العائد النقدي السهم: يقيس هذا المؤشر العائد النقدي للسهم المتمثل في التوزيعات النقدية التي تقررها الشركة للسهم الواحد.
- العائد النقدي للسهم = التوزيع النقدي للسهم الواحد/ سعر السهم.
- التوزيع النقدي للسهم الواحد= اجمالي الأرباح الموزعة / عدد الأسهم.
- عدد الأسهم= رأس المال / القيمة الاسمية للسهم.
- نسبة التوزيع النقدي: توضح هذه النسبة درجة ميل الشركة نحو توزيع أرباحها نقدا.
- نسبة التوزيع النقدي = التوزيع النقدي للسهم الواحد/ ربح السهم - عائد السهم.
- القيمة الدفترية للسهم: تهدف هذه النسبة إلى تحديد قيمة السهم بحسب القياس المحاسبي، ويقصد بها نصيب السهم الواحد من صافي الأصول (رأس المال + الاحتياطيات + الأرباح المتبقية) حسب القياس المحاسبي.
- ولحساب هذه النسبة: مجموع حقوق الملكية / المتوسط المرجح لعدد الأسهم.
- حقوق الملكية= إجمالي الأصول – إجمالي الخصوم.
- السعر إلى القيمة الدفترية للسهم: يعكس المؤشر مقارنة بين طريقتين مختلفتين لقيمة السهم، الأولى القيمة السوقية التي تحددها ظروف الشركة والسوق والاقتصاد بشكل عام، والثانية القيمة الدفترية التي يحكمها القياس المحاسبي.
- ولحساب المؤشر: سعر السهم السوقي / القيمة الدفترية للسهم. (عفيفي، 2014، ص265)

قدرة الشركة على توزيع أسهم المنحة (الأسهم المجانية)

أسهم المنحة توزع عادة من الاحتياطيات والأرباح المتبقية، وتشمل الأرباح المتبقية عادة صافي ربح للسنة الحالية بعد حجز الاحتياطيات. وتتحدد قدرة الشركة ورغبتها في توزيع أسهم منحة على العاملين.

- الأول: عدم رغبة الشركة في توزيع أرباح نقدية لحاجتها إلى السيولة النقدية.
- الثاني: توفر الأرصدة الكافية من الاحتياطيات والأرباح المتبقية لتوزيعها في شكل أسهم منحة.

من الممكن استخدام الاحتياطي النظامي في

1- تغطية الخسائر.
2- زيادة رأس المال.

لذلك تستطيع الشركة توزيع الاحتياطي النظامي في شكل أسهم منحة. (ضاهر سامح، 2017، ص67)

الفصل الثالث

التهرب الضريبي

المقدمة

التهرب من دفع الضرائب يقوض النظام الضريبي في العديد من الطرق. فهو أمرا غير عادل وغير مقبول في كثيرا من البلدان. كون الإيرادات التي يمكن أن تستخدم، في دفع الرواتب للعاملين في الحكومة والقيام بالاستثمار في البنية التحتية، أو في توفير المزيد من الخدمات الحكومية وإذا فرطت الحكومة في الموارد، فان سوف يعيق النمو الاقتصادي. ما ويجعل النظام الضريبي سيء ويقلل من احترام النظام الضريبي وسلامة، ويؤدي إلى مزيد من التهرب. يوجد التهرب الضريبي بنسبة عالية في القطاعات غير الرسمية مثل المؤسسات الفردية التي تحمل أسماءً تجارية، كذلك تمارس الشركات الكبيرة ظاهرة التهرب الضريبي من خلال رفع قيمة المصروفات التشغيلية حتى تصبح الإيرادات قليلة. ورغم ذلك فان هناك قوانين تعفي الأرباح الرأسمالية الكبيرة من الضريبة بهدف تشجيع الاستثمار وهذا ضد المقولة التي يقولها البعض أن الفقراء هم الذين يدفعون الضريبة ولا يدفعها الأغنياء في الواقع. (Knuutinen, 2013, P76-77)

وعندما يتهرب أغنياء الوطن من سداد ما عليهم من ضرائب، فهذا التهرب ليس له إلا معن واحد. أن الوطن في خطر هذا بالضبط ما يحدث في اليمن، فالأرقام الرسمية تكشف حقائق مفزعة، منها أن نسبة من يسددون ضريبة الدخل لا يزيد على 5% فقط من جملة مستحقي سداد ضريبة الدخل والبالغ عددهم أربعمائة ألف منشاة ومن هؤلاء 1% فقط يسددون الضريبة بشكل حقيقي أي يسددون الضرائب المستحقة فعلا على دخولهم الحقيقية، أما الباقون ونسبتهم 99% فإما يتهربون أساسا من سداد الضرائب أو يقدمون إقرارات ضريبية تقل كثيرا من دخولهم الحقيقية. والمشكلة ليست في قلة عدد من يسددون الضرائب بشكل حقيقي فقط ولكن المشكلة أيضاً إن عدد من يتقدمون بإقراراتهم الضريبية لا يزيد علي 12% من المكلفين الواجب أن يقدموا إقرارات ضريبية بينما يجب أن يكونوا أكثر من هذا الرقم، وهذا يعني إن التهرب من سداد الضرائب أمر سائد في طول البلاد وعرضها منذ سنوات وقد ترسخت عمليات التهرب الضريبي حتى صارت القاعدة العامة هي التهرب من سداد الضرائب أما الاستثناء فهو سداد الضرائب، وانتشر مفهوم عام يقول إن الشاطر هو الذي يتهرب من سداد الضرائب أما الملتزمون فهم قليلو الحيلة. والتهرب الضريبي يعني عدم دفع الضريبة المترتبة على المكلف سواء من خلال تقديم بيانات مضللة لمصلحة الضرائب، أو من خلال استخدام وسائل غير مشروعة للإفلات من دفع الضريبة وبعبارة أخرى أن المكلف يتخلص من دفع الضريبة إما بشكل كلي أو بشكل جزئي، وينجم عن التهرب الضريبي آثار سيئة للخزانة العامة، لكونه يقلل حصيلة الضرائب، وآثار سيئة على المكلفين الذين لا يستطيعون التهرب أو لا يقبلونه، فيتحملون عبء الضريبة بينما يفلت منه آخرون، مما يؤدي إلى عدم تطبيق مبدأ العدالة في توزيع الأعباء العامة.

تعريف التهرب الضريبي:

يقصد بالتهرب الضريبي بأنه عدم دفع الضريبة المستحقة على المكلف، ويكون ذلك إما بعدم دفع جزءا منها أو المبلغ كاملا المفروضة عليه، ويتم التهرب قبل بدء فترة الدفع أو خلالها باستخدام وسائل معينة غير مشروعة. ويعرفه خبراء الميزانية بأنه يتمثل في أية مساع أو جهود أو محاولات يقوم بها المكلف للتخلص من كل أو جزء من التزاماته القانونية بأداء الضريبة المستحقة عليه ويمكن تحديد ثلاثة أنوع للتهرب من دفع الضريبة فهناك التهرب المباشر أو يكون في شكل الغش الضريبي وأخيرا التجنب الضريبي وفيما يلي (صديق، 2011، ص33)

أنوع التهرب:

1-التهرب الضريبي: هو مخالفة غير مشروعة تتم من خلال مخالفة النصوص القانونية, بقصد التهرب من دفع الضريبة من خلال إخفاء ومعلومات عن نشاطه أو دخلة.

2-**الغش الضريبي**: و يتم بالطريقتين التاليتين أو بإحداهما ، الأولى من خلال جهل أو تجاهل المكلف بعدم علمه بالنصوص القانونية التي تلزمه بدفع الضريبة و بالتالي لا يدفعها ، و الأخرى من خلال إخفاء السلع التي ينتجها أو يستوردها حتى لا يدفع عليها ضريبة.

3-**التجنب الضريبي**: هي عملية تخلص مشروعة من دفع الضريبة و تتم باللجوء إلى ثغرة موجودة في النصوص القانونية الخاصة بالضريبة (أي أنه لا يوجد مخالفة للنصوص القانونية). (ثابت، 2018، ص47)

أسباب التهرب الضريبي:

إن الدافع الرئيسي للتهرب هو تحقيق المزيد من المال ولكن بطرق غير مشروعة، وهذا ينطبق على جميع المساهمين في حلقة التهرب، وفي التحليل سنركز على الظروف التي تتيح تحقيق هذا الميل الفاسد في الواقع على نحو واسع. ونعتقد أن جملة من الأسباب تتضافر مع بعضها لتخلق وتتيح عملية التهرب الضريبي الواسع وهي:

أسباب أخلاقية: ويقصد بالأسباب الأخلاقية المستوى الأخلاقي ودرجة الوعي الوطني والثقافي السائد في الدولة والمجتمع ، فكلما كان هذا المستوى مرتفعاً لدى الأفراد كلما كان هؤلاء الأفراد يتمتعون بشعور عال بالمسؤولية ، وبحب متنام للمصلحة العامة ، وسعي حثيث نحو أداء واجباتهم التي تحددها الأنظمة والقوانين نحو الجماعة ، والتي تأتي في مقدمتها قبولهم بأداء واجب الضريبة باعتبار إن ذلك إحدى طرق المحافظة

على كيان الدولة والمساهمة في رقيها وتقدمها بل ومساعدتها في تقديم أفضل الخدمات إلى كل أفراد المجتمع والعكس إذا كانت الدولة والمجتمع تنشر ثقافة حب الذات والتكالب على الاستحواذ على المال العام فان التهرب ينتشر بصورة كبيرة بين المجتمع وتصبح ثقافة سائدة يتفاخر بها مرتكبوها, وتخلق نوع من عدم المبالاة وعدم الشعور الوطني في المجتمع.

الأسباب التنظيمية الفنية للتهرب: المقصود بالأسباب التنظيمية والفنية نقص الإجراءات التنظيمية الإدارية والفنية المحاسبية في الجهاز الضريبي والمؤسسات المشرفة على العمل الاقتصادي والتجاري في البلاد، وتكون من خلال أن الضريبة لا تتم إلا بتقديم تصريح من قبل المكلف سواء كان شخص طبيعي أو المنشأة التجارية أو الصناعية أو غيرها، فعدم وجود برنامج مراقبة (نظام) فني دقيق يتابع الأفراد والشركات وكيفية حساب الضريبة الحقيقية عليهم يلعب دوراً هاماً. ومن هنا ظهرت طريقة للتهرب من الضريبة الجمركية من خلال إخفاء الورقة الحقيقية الخاصة بالبضائع وإظهار ورقة مزوّرة غيرها تحمل قيمة أقل من الأصلية. وبالمحصلة فإن الأسباب الفنية والتنظيمية ومدى انضباطها وقدرتها على كشف التهرب الضريبي له الأثر الذي لا يستهان به في جعل المكلفين يتخذون قراراتهم بشأن التهرب من دفع الضريبة أو الالتزام بالقوانين والأنظمة. تطبيق النظام الضريبي، نقص المعلومات عن المكلفين، عدم تطبيق النظام المحاسبي، وجود إلزام قانوني بعدم التعامل مع التجار الى بموجب فواتير تطبيق عقوبات قاسية في حالت عدم الالتزام. غياب جهاز مكافحة تهريب فعال وعدم وجود قانون عقوبات خاص بالتهرب الضريبي. احتكار وزارة المالية لكل ما يخص الضرائب تشريعا وتنظيما وسياسة دون إشراك الجهات الفاعلة مثل المتخصصين الأكاديميين والتجار ونقابات العمال والخبر الاقتصاديين. ضعف الرواتب والحوافز لموظفي الدولة ولموظفي الضرائب، ضعف كفاءة الجهاز الضريبي لان أكثر من 50% من العاملين في الضرائب غير متخصصين.

الأسباب السياسية للتهرب الضريبي: تلعب السياسة التي تتبعها الدولة دوراً هاماً في التهرب الضريبي فإذا أنفقت الدولة حصيلة الضرائب التي تجبيها في وجوه نافعة فان الأفراد يشعرون أن ما يدفعونه يعود عليهم بالفائدة وبالتالي يقل تهربهم من الضرائب المفروضة أما إذا بددت الدولة حصيلة الضرائب في وجوه لا تعود بالنفع على المواطنين فإنهم سيبذلون قصارى جهدهم في التهرب من الضريبة. أي أن الدولة قد لا تظهر أي تغيير على صعيد التطوير العام للدولة ولقطاع الخدمات العام بحيث لا يشعر المواطنون بالفائدة لدى دفعهم الضريبة وحينها سيتهرب المواطنون من دفع الضريبة. كذلك إذا وجدت عدالة ضريبية بين

المواطنين من خلال التشريعات والإجراءات التي تساوي بين المكلفين حسب دخولهم والمقدرة على الدفع فإنها تكون عامل مساعد على دفع الضريبة أما إذا وجد المكلفين تمايز بينهما فإنهم يسعون إلى التهرب من دفع الضريبة.

الأسباب الاقتصادية: يلعب مستوى المعيشة والوضع الاقتصادي العام دورا في الالتزام بالضريبة، فالوضع الاقتصادي الجيد ووفرة رؤوس الأموال، ومستوى الدخل، وأسعار الضريبة وتصاعدها تؤدي إلى عدم التهرب الضريبي والعكس صحيح، غياب الجانب الاقتصادي في أداء الجهاز الضريبي (وزارة المالية) وتغليب وظيفة الجباية وعدم وجود سياسة ضريبية واضحة تحدد الدولة من خلالها فلسفتها في فرض الضريبة يشجع على التهرب الضريبي.

الأسباب الجزائية: المقصود بالأسباب الجزائية هي العقوبات القانونية المفروضة في القانون، ويساعد الجزاء الذي تفرضه الدولة على المتهرب من الضرائب إلى التقليل من التهرب الضريبي وعادة ما يوازن المكلف بين مبلغ الضريبة المترتب عليه وبين العقوبة التي سيتعرض لها إذا ما تهرب من دفع الضريبة المستحقة عند افتضاح أمره، فإذا كانت العقوبة أكبر وأقسى تراجع عن التهرب والعكس صحيح. وقد لا تكون العقوبة مادية خالصة فقط فقد يتعداه باستخدام طرقاً أخرى تراها الدولة مناسبة مثل المنع والحرمان والتقييد والسجن.

ارتفاع العبء الضريبي على المواطنين ارتفاعاً كبيراً يؤدي إلى إرهاقهم بالضرائب، وشعورهم بانعدام المساواة والعدالة الاجتماعية، كذلك فان ارتفاع معدل الضريبة يؤدي إلى التهرب الضريبي خصوصاً في الأرباح الناتجة من جهد شخصي وعمل شخصي بدني خاص وهذا كله سيفقدهم شعورهم بالوازع الوطني تجاه دولتهم وبالتالي تهربهم ضريبياً.

- ارتفاع الضريبي مقارنة بالدول المجاورة.
- ضآلة مبالغ الشرائح الضريبية التي تآكلت قيمتها بسبب التضخم.
- حد الإعفاء الضريبي مقارنة بالدول المجاورة.

عدم الشفافية في الإجراءات والإعفاءات الضريبية وعدم قيام الدولة بنشر نسب الضرائب المفروض دفعها والمعايير المتبعة في تحصيلها، أيضا عدم وجود ضوابط واضحة في معاقبة المتهربين وكشف المتهربين، وعدم وضع ضوابط واضحة في التعامل بين المكلف والموظف، عدم نشر المبالغ المحصلة بحسب أنواعها،

وأيضا عدم دعم ذلك بالقيام بدراسات عن الضرائب والتهرب الضريبي كل ذلك يسبب الغموض ويزيد من دور العامل الذاتي والتحريض على التهرب الضريبي.

الغموض في التشريعات الضريبية: المقصود بالغموض في التشريعات الضريبية عدو وضوحها وتعارضها وتعقيدها وسو تفسيرها الذي يتيح مجالا أمام التدخل الفاسد، مما يفسح المجال للمكلفين بعدم دفع الضريبة وعدم الالتزام بالقانون او التواطؤ مع بعض الموظفين للتهرب من دفع الضريبة أو دفع مبلغ اقل من المبلغ المستحق.

نقص الوعي الضريبي بين الناس وعدم وعيهم بأهميتها ودورها في الحياة الاقتصادية وبالعائد الذي تؤديه مجموعة الضرائب المجنبة، وجهلهم بالفوائد العامة التي تلعبه أموال الضريبة في الدولة في التنمية الاقتصادية من الأسباب التي تساهم في انتشار التهرب الضريبي. (عبدالفتاح، 2016، ص44)

طرق التهرب الضريبي:

بحسب مبادئ فرض الضريبة فإن كل دخل يتحقق من أي نشاط كان، ومهما كان حجمه يجب أن يخضع للضريبة، وكل دخل أو جزء لا يخضع للضريبة يعتبر تهرب، ولا شك إن للمتهربين أساليبهم وطرقهم التي يعتمدون عليها في إخفاء أنشطتهم أو بعض الأنشطة، وعدم إظهارها للجهات الضريبية أو عدم إظهار البيانات كاملة، ويتخذ التهرب الضريبي عدة أشكال يمكن أن نؤجرها في البنود الرئيسية التالية:

1- إخفاء النشاط كلياً بحيث لا يفصح عن أي معلومات موثقة للجهات الحكومية أو غير الحكومية وبالتالي لا يدفع أية ضرائب على الإطلاق، وهذا أكثر أشكال التهرب أماناً وهذا يشمل ثغرات كبيرة في النظام التجاري والاقتصادي في بلادنا حيث إن الاقتصاد غير الرسمي يمثل نسبة كبير من منشآت الأعمال وينعكس هذا على الامتثال الضريبي الطوعي في اليمن حيث إن معظم المنشآت الكبيرة منها أو المتوسطة أو الصغيرة يعمل خارج الإطار الرسمي للاقتصاد وقد ذكرت دراسة إن منشآت الأعمال تزيد بأكثر 400,000 منشآت في اليمن , ومع هذا فان ما يخضع للتحاسب الضريبي اقل من 40% وتصبح الفجوة كبيرة جدا(النظام الضريبي على الأعمال الصغيرة في اليمن- (FIAS)خدمات استشارية حول مناخ الاستثمار – ابريل 2008) . وان هنا أقول إن الفجوة أكثر بكثير من هذه النسبة. (طارق حماد، 2011، ص247)

2- ممارسة النشاط غير الرسمي: يقدر عدد الذين يمارسون النشاط ولا تعرف الإدارة الضريبية عنهم بأكثر من 80% من المسجلين لدى الجهات الرسمية ليس هذا وحسب بل إن خطط الضرب السنوية تقدر عدد

المكلفين الذي يمكن أن يتحاسبوا ضريبيا بأقل من أرصدة الأعوام السابقة. والجدول التالي يوضح حجم المكلفين المسجلين عند الجهات الضريبية ونسبة التزام المكلفين بتقديم الضريبية للسنوات الثلاث الماضية

جدول رقم (2) النشاط غير الرسمي بموجب خطط مصلحة الضرائب لضرائب الدخل

البيان	عدد المكلفين عام 2005				عدد المكلفين عام 2006				عدد المكلفين عام 2007			
	المكلفين بعد الإضافة والخصم	المقدمين إقرارات	غير المقدمين إقرار		المكلفين بعد الإضافة والخصم	المقدمين إقرارات	غير المقدمين إقرار		المكلفين بعد الإضافة والخصم	المقدمين إقرارات	غير المقدمين إقرار	
			العدد	نسبة%			العدد	نسبة %			العدد	نسبة %
ش. قطاع عام	66	22	44	67	70	16	54	77	72	19	53	74
ش. قطاع مختلط	14	8	6	43	14	7	7	50	15	10	5	33.3
شركات أموال	888	313	575	64.8	974	340	634	65	1,065	412	653	61
شركات أشخاص	341	40	301	88	339	56	283	83.5	357	108	249	69.8
مؤسسات أفراد	118,613	31,906	86,707	73	119,977	30,863	89,114	74.3	126,104	29,762	96,342	76.4
شركات أجنبية*	131	79	52	39.7	167	41	126	75.5	151	56	95	71.4
مكلفين اربح مهن	26,898	6,843	20,054	74.6	26,655	6,706	19,949	74.8	27,515	6,422	21,093	76.7
م. ريع العقارات	94,683	17,391	77,292	81.6	94,422	17,394	77,028	81.6	96,305	16,551	79,754	82.3
إجمالي مكلفين	241,634	56,600	185,230	76.7	242,618	55,422	187,195	77.2	251,584	53,340	198,244	78.8

المصدر: التقارير السنوية لمصلحة الضرائب

في عام 2005 كان مدون أمام الشركات الأجنبية ضريبة مرتبات وتغيرات في عام 2006 الى ضريبة أرباح.

من الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

1- ارتفاع عدد المكلفين غير الملتزمين من فترة إلى أخرى وهذا يدل على تراجع الأداء.
2- العدد البسيط من المكلفين لضرائب الريع العقاري الملتزمين بتقديم الإقرارات 18% كما في الجدول أما إذا تم إضافة الحجم الفعلي للعقارات المؤجرة فان الملتزمين لا يمثلون حتى 5% من عدد المكلفين الواجب أن يخضعوا للضرائب والذين يزيد عددهم عن 800.000 عقار.
3- إذا تم استبعاد مكلفين الريع العقاري من الإجمالي فان نسبة المتهربين من دفع الضريبة حسب تعداد المنشآت قد يصل إلى 90% عام 2005 ,ونسبة 91% عام 2006,ونسبة 92% إذا اعتبرنا إن هناك نمو يمثل 3% سنويا فقط.

جدول رقم (3) المكلفين ضريبة الإنتاج (المبيعات) المقدمين إقرارات

البيان	العدد حسب المسح الصناعي 2004	العدد في تقارير الضرائب السنوية			الانحراف لعام 2007	
		2005	2006	2007	العدد	النسبة
مصانع 5-10 عمال	**3,686**					
مصانع 10 عمال فأكثر	**1,096**					
الإجمالي	**4,782**	690	207	207	**4,575**	**95.7%**

المصدر المشاريع الصناعية المصرح لها من الهيئة العامة للاستثمار لعامي 2005, 2006 تبلغ 327 مصنع

من الملاحظ إن غير الملتزمين من المكلفين يبلغ 95.7% من عدد المكلفين لضريبة المبيعات من المصنعين فقط على أساس حجمهم في عام 2004 , ودن الإضافات التي حصلت في الأعوام التالية مع العلم أن كتاب الإحصاء السنوي لعام 2007 يوضح إن عدد المصرح لها لعام 2006 بلغ 361 مشروعا وعام 2007 بلغ 360 مشروعا المعظم منها مشاريع صناعية، كما إن رفض التجار تطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (19) وتعديلاته حتى هذه الأيام يدل دلالة واضحة على الرغبة في التهرب من دفع الضريبة.

جدول رقم (4) النشاط غير الرسمي بموجب خطط مصلحة الضرائب لضرائب الدخل لعام 2007

البيان	الحصر وعدد المكلفين لعام 2007				المنفذ الفعلي عام 2007	الانحراف	
	المكلفين31 /2006/12	إضافة	حذف	الإجمالي يناير ديسمبر		عدد	نسبة
شركات قطاع عام	70	2	0	72	19	(53)	74
شركات قطاع مختلط	14	1	0	15	10	(5)	33.3
شركات أموال	974	98	7	1,065	412	(653)	61
شركات أشخاص	339	20	2	357	108	(249)	69.8
شركات أفراد	120,010	17,425	11,331	126,104	29,762	(96,342)	76.4
شركات أجنبية	167	11	27	151	56	(95)	71.4
مكلفين اربح مهن	26,295	2,448	1,228	27,515	6,422	(21,093)	76.7
مكلفين ريع العقارات	94,359	5,241	3,295	96,305	16,551	(79,754)	82.3
إجمالي مكلفين	242,228	25,246	15,890	251,584	53,340	(198,244)	78.8

الجدول أعلاه يكشف الكثير من الملاحظات منها إن حجم النشاط غير الرسمي المعلوم للضرائب يقترب بحوالي 80% حسب الكشف أعلاه، وبنسب مخيفة تشمل كافة القطاعات بما فيها القطاع العام الحكومي وهذا يدل على الاستهتار في تطبيق القوانين ومنها قانون الضرائب، إن هذه النسب تتم عام بعد أخر، إن وزارة التجارة نشرة إن عدد الشركات التي سجلت خلال عام 2007

تزيد 238 شركة بينما المسجل في مصلحة الضرائب لا يمثل إلى اقل من الثلث فأين الشركات التي صدرت لها تصاريح وهل تعمل وتمارس نشاطها بدون بطاقة ضريبية.

ولكي تكون دراستنا أكثر دقة لحجم التهرب الضريبي فقد قمن بتحليل حجم الشركات في الإدارة العامة للضرائب كبار المكلفين مقارنة مع الشركات المسجلة في وزارة الصناعة والتجارة والكشف التالي يوضح الفارق بين وزارة التجارة والصناعة ومصلحة الضرائب.

جدول رقم (5) يوضح **التفاوت الكبير بين الشركات المصرح لها بممارسة النشاط والعدد المسجل في مصلحة الضرائب**

البيان	العدد في الصناعة 2008	العدد في الضرائب 2007	الانحراف بين الجهتين		نسبة المقدمين إقرارات		نسبة التحاسب والربط	
			العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
شركات مساهمة عامة*	181	15**	166	91.7	12	6.6	12	6.6
شركات أموال محدودة*	3,755	1,065**	2,690	71.6	412	11	254	6.8
شركات تضامن	738	357**	381	51.6	108	14.6	74	10
الإجمالي	4,674	1,437	3,237	69.3	532	11.4	340	7.3

*في مصلحة الضرائب يتم الترتيب على أساس شركات أموال دون تحديد أيهما المساهمة والمحدودة، ومن جانبنا اعتبرنا الشركات المختلطة من ضمن الشركات المساهمة العامة.

** يوجد تناقض بين تقرير مصالحة الضرائب وتقرير الإدارة العامة لكبار المكلفين في عدد الشركات واعتمدنا تقرير المصالحة في هذا الجدول.

وهكذا نلاحظ الفجوة الكبيرة بين جهتين حكوميتان مسئولتان عن الإشراف والتعامل مع الشركات حيث بلغت الفرق بيتمها (3,237) شركة وبنسبة 69.3%، وهذا يدل على وجود نشاط غير رسمي لا يقتصر على الإفراد وإنما يمتد إلى الشركات. كما يلاحظ أن الذين ملتزمين بتقديم إقرارات ضريبية تبلغ نسبتهم 11.3% من إجمالي الصرح لهم بممارسة النشاط، أما الذين تم التحاسب وربط الضريبة عليهم فتبلغ النسبة 7.3% من إجمالي الصرح لهم بممارسة النشاط.

البيان	المكلفين حسب الحصر	المقدمين إقرار في الموعد				القدمين الإقرار بعد الموعد				الانحراف =			
		يمسكون	لا يمسكون	مجموع	%	يمسكون	لا يمسكون	مجموع	%	مجموع المقدمين	النسبة	مجموع يمسكون	النسبة
ش. قطاع عام	75	13	00	13	17	6	00	6	8	19	25	19	100
ش. قطاع مختلط	16	9	00	9	56	1	00	1	6	10	63	10	100
ش. أموال	963	183	75	258	27	52	56	108	11	366	38	235	64
ش. أشخاص	128	18	25	43	34	5	5	10	8	53	41	23	43
مؤسسات أفراد	1,299	123	412	535	41	16	56	72	6	607	47	139	23
شركات أجنبية	146	51	4	55	38	15	1	16	11	71	48	66	93
إجمالي مكلفين	2,627	377	516	913	34	95	118	213	8	1126	43	492	43.7

كشف رقم (6) عدد المكلفين والإقرارات المقدمة والذين يمسكون دفاتر والذين لا يمسكون والمقدمين في الموعد وبعد الموعد لضريبة الأرباح التجارية والصناعية في إدارة كبار المكلفين والفروع لعام 2007

المصدر: منجز 2007 وخطة 2008 – الإدارة العامة لكبار المكلفين مصلحة الضرائب – الجمهورية اليمنية

بلغة نسبة المكلفين الذين قدموا إقراراتهم في الموعد القانوني 34% من عدد المكلفين المحصورين في الإدارة العامة وفروعها، منهم 377 يمسكون دفاتر فقط وبنسبة 41.3% من إجمالي المقدمين في الموعد القانوني، ام الذين يتم التحاسب الضريبي معهم طبقا لدفاتر محاسبية منتظمة طبقا للمواد 12, 13, 14 من قانون ضرائب الدخل رقم (31) وتعديلاته فيبلغ 492 شركة ومؤسسة في الإدارة العامة للضرائب على كبار المكلفين وفروعها وبنسبة 43.7% من المقدمين إقرارات عموما في عام 2007.

وهذا كله يرجع بسبب إن القوانين الضريبية وغير الضريبية الحالية المطبقة في اليمن لا تعاقب من يمارس أي نشاط دون الحصول على ترخيص من الجهات الرسمية قبل ممارسة النشط بصورة فعلية وبالتالي الإبلاغ إلى مصلحة الضرائب من قبل المكلف كما إن التنسيق بين مصلحة الضرائب ووزارة التجارة والسلطة المحلية يكون منعدم.

1- معظم وكلاء الشركات الأجنبية لا يوثقون وكالاتهم، وأصبح الاستيراد في اليمن يمثل قمة الفوضى التجارية التي لم يشهد لعالم مثيل إلى بلاد اليمن وهذا الأسلوب يجعل مراقبة السلع ومستورديها من التجار صعبة بل ومستحيلة وهذا واحد من أكبر بنود التهرّب الضريبي.

2- عدد كبير من مصانع صغيرة وورش صناعية وورش مقاولات ومكاتب تجارة وخدمات مختلفة تعمل بدون أي ترخيص، وهي تبلغ عشرات الآلاف، ويقدر البعض أن حجم الصناعة غير المرخصة في القطاع الخاص يعادل حجم المرخصة منها حسب المسح الصناعي الذي تم من قبل الجهاز المركزي للإحصاء في عام 2004 بلغت المنشآت التي عماله 1-9 عمال 41.020 منشاة.

3- لوحظ إن الإدارة الضريبية لا ترحل المكلفين المتخلفين من سنة إلى أخرى من الذين لم يسددون الضرائب فمثلا عدد المكلفين المرحلين من عام 2004 من شركات الأموال كان (497)شركة مع تجاهل أرصدة السنوات السابقة لعام 2004 وبعد إضافة المالكين لعام 2005 وخصم من سدد فان الرصيد الواجب إن يرحل إلى عام 2006 (1,128)شركة ولكن المرحل الفعلي كرصيد افتتاحي لعام 2006 في السجلات الضريبية كان (231) شركة فقط وهن يبلغ الفارق بحدود 847 شركة وهكذا في عام 2007 لم ترحل الأرصدة, مما يعني وجود تهرب ضريبي حتى من المكلفين الذين تم قيدهم في السجلات الضريبية .

4- لوحظ إن هناك فارق في المبالغ المقدمة في الإقرار الضريبي لشركات الأموال وبين المبالغ في كشف التدقيق والتحاسب وبين المبالغ المحصلة فعلا من واقع كشف الإيرادات المحصلة المبالغ بالمليون.

البيان	من واقع الإقرار		من كشف التحاسب والربط		المحصل فعلا	
	عدد	المبلغ	عدد	المبلغ	عدد	المبلغ
ش. أموال	171	3,445	42	59,972		

(يكمل من الادارة الضريبية إذا أمكن تفسيره)

1- تضخيم النفقات والتكاليف على نحو وهمي حيث يتم زيادة تكاليف المواد والمستلزمات السلعية أو النفقات الإدارية، وذلك بقصد تقليص الأرباح الظاهرة وبقصد التعويض عن تكاليف قوة العمل (الأجور) حيث يتم التصريح عن عدد أقل من قوة العمل وسداد ضرائب أجورهم أقل حتى إن بعض الشركات تقدم إقرارات ضريبية بمرتبات لموظفيها لا يصل إلى 15.000 ريال وهذا يرجع بدرجة أساسية إلى عدم قيام بتحديد حد أدنى للأجور الواجب أن تدفع للموظف في القطاع الحكومي أو الخاص.

2- استغلال قانون الاستثمار رقم(22) كواحد من الوسائل التي تساعد على التهرب ومن ذلك الإعفاء الضريبي للتوسعات في بعض المصانع والتي هي وسيلة من وسائل التهرب , او لبعض المستثمرين الجدد او لجمعيات وعلى سبيل المثال فقد بلغ قيمة البضائع المستوردة باسم الشركات الاستثمارية والتي أعفيت من الجمارك 165.587 مليون ريال قدرت الرسوم الجمركية لها مبلغ 9.594 مليون ريال (تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لعام 2007) فتخيل عند بيع هذه البضائع في السوق كم يكون حجم التهرب من ضرائب الدخل والجمارك وضرائب المبيعات , وكذلك منح إعفاء لبعض الأنشطة رغم إن دورها في التنمية لا يذكر وإنها لا تعفا من ضرائب الأرباح في بلدان مماثلة لبلادنا مثل شركات الهاتف النقال او البنوك.
فالإعفاء في كل الدول هو خروج عن قاعدة المساواة وبالتالي لا تقر إلا في أضيق النسب والحدود وتعطى في شقها الاجتماعي بينما للأسف هذه الإعفاءات لدينا شبه معدومة في حين أن الإعفاءات الاقتصادية التي تعطى لكبار المستثمرين أي لأصحاب الدخول العالية هي السائدة وهي ورغم مرور أكثر عقدين لم تؤد إلى زيادة الاستثمار لأنه بالأساس هناك تهرب ضريبي واسع أدى إلى سوء توزيع الدخل والثروة في المجتمع والى انعدام العدالة في توزيع الأعباء العامة بين المجتمع.

3- استغلال المادة (70) من قانون ضريبة الدخل رقم 31 لعام 99 وتعديلاته، والتي تسمح لبعض كبار التجار التحاسب ضريبيا على أساس تقديري وبدون دفاتر محاسبية، وهذا أصبح مدخل من مداخل التهرب

الضريبي كما سنشاهد عند تقدير حجم التهرب. حيث تزايد حجم المكلفين الذين يتحاسبون على أساس مبلغ مقطوع من عام إلى أخر.

4- تخفيض أسعار السلع والخدمات ما أمكن ذلك (تخفيض الإيرادات)، وسهولة تزوير الفواتير تسهل هذه العملية إلى حد كبير، ويلجأ لهذه الطريقة مستوردو السلع حيث الكمية المستوردة موثقة لدى الجمارك في بياناتهم، وهنا يوجد إشكالية، فالمستورد يقوم عادة بتخفيض أسعار السلع في فواتير الاستيراد من أجل التهرّب الجمركي، بما يزيد عن 50 % من الأسعار الحقيقية، مما يضطره لأن يضع سعر مبيع لا يزيد كثيراً عن السعر المثبت في فواتير الاستيراد بغرض التهرب من ضريبة الأرباح , والمبيعات والدليل عدم قبول التجار تطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم(19) وتعديلاته رغم مرور أكثر من 7 سنوات من صدوره . وقد أورد الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في تقريره لعام 2006, 2007, بعض الأمثلة منها حديد التسليح حيث بلغت قيمة الطن في البيانات الجمركية ما بين (59.500-74.600 ريال) بينما قيمة الطن حسب بيان جمركي معفي بلغ (659$) لنفس الفترة. وعصير مشروب الطاقة يتم تسعيره العلبة جمركيا بمبلغ 40 ريال وهناك سلع في بعض الأحيان يتم تثمينها بأقل من ذلك مثل الهواتف النقالة، بعض العصائر بعض الأثاث المنزلي.. الخ.

5- الاستيراد بأسماء أشخاص أو مؤسسات وهمية لا علاقة لهم بالتجارة (أقربائهم أو بعض العاملين لديهم أو جمعيات خيرية , وشخصيات سياسية أو باسم شركات استثمارية لديها إعفاء ضريبي, وأخير استخدام المؤسسات الأمنية والقوات المسلحة لاستيراد بعض السلع ومن ثم المتاجرة بها في السوق) أو استغلال الإعفاءات واستيراد بضائع وسلع بحجم اكبر من مما تحتاجه الشركة المستحقة للإعفاء بقصد التهرّب من سداد ضريبة الجمركية وكذلك ضريبة الأرباح وقد بلغ حجم الإعفاءات الجمركي لمؤسسة القوات المسلحة والاستثمار والشركات النفطية مبلغ 447.395.705الف ريال وقدرة رسوم الجمارك لهذه الإعفاءات مبلغ 23.765.983 ألف ريال كما بلغت الرسوم الجمركية للبيانات الجمركية المعلقة 71.707 مليون ريال . (المصدر تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لعام2007). إن قيمة البضائع المستوردة لا تمثل إلى قيمة بسيطة جدا حسب يعرف الجميع.

الاكتفاء

6- لقد قمت برصد حالة من التهرّب الضريبي الكبير، ودرست عدداً من العقود في عدد من السنوات، ووجدت أن الشركات والمؤسسات المكلفة لم تسدد ما يزيد عن 5% من مبالغ الضريبية التي تستحق عليها وفقاً للقانون. وإذا كانت هذه الحالات متطرفة فإن غالبية المكلفين اليوم لا يدفعوا، بحسب الوثائق والنسب

أمامنا، سوى 20% من الضرائب التي تستحق عليهم وفق التشريعات الضريبية الحالية على أحسن حال، ولكن هذا لا ينفي وجود حالات كثيرة تُفرَضْ فيها ضرائب جائرة رغم تحقيق ربح قليل أو حتى خسائر.
وحتى لو أخذنا مسألة ارتفاع معدلات الضريبة في اليمن كما يدعي المكلفين فان مقارنتها بغيرها من الدول تعتبر مناسبة ولكن حتى لو تم تخفيض نسب ومعدلات الضرائب , وأعدنا الحساب وفق ما نعتقد أنه معدلات أدنى معقولة، فإن غالبية المكلفين لا يدفعوا الضريبة (العادلة) المستحقة عليهم , ولدينا شواهد كثيرة فبعد أن اتفقت الحكومة مع الغرف التجارية في عام 2005 على تخفيض نسبة ضريبة المبيعات من 10% إلى 5% , وتخفيض التعريفة الجمركية من 15-25% إلى ما بين 5-10% على أساس أن يطبق قانون الضريبة العامة على المبيعات ويلتزموا بتقديم بيانات مالية بنا على دفاتر منتظمة إذا بهم بعد تعديل القانون يرفضون الاتفاق وعلى أن يتم التحاسب في المنافذ الجمركية بنسبة 8% بدلا من 10% أو باب المصنع على أساس 5% بدلا من 10% . واعتقد جازم انه إذا تم تخفيض معدلات ضريبة الدخل كما يتفاوض القطاع الخاص والحكومة بتخفيض النسبة من 35% إلى 20% فانه لن يتم الالتزام بتطبيق دفاتر منتظمة وان التهريب سوف يزيد بصورة أكبر. (خيرى الجزيرى، 2001)

7- مكلفو ضريبية الدخل المقطوع: طبقا للقانون والتعليمات الضريبة فان الخاضعين لهذه الضريبة تشمل الفئة صغار التجار والحرفيين وأصحاب الحوانيت وأصحاب المهن العلمية من أطباء وصيادلة ومهندسين ومن ومقاولين وأصحاب ورش وخدمات متنوعة ومن شابههم لا يدفعون أكثر من 15.000 ضريبة على أحسن الأحوال ويصل الدخل السنوي لبعضهم أكثر من 10.000.000 ريال , فمثلا الأطباء يحصلون على اجر المعاينة مبلغ 1.500 ريال للمريض وإذا تم معاينة عشرة أشخاص يوميا فان دخل الطبيب الأسبوعي يزيد عن 90.000 ريال وتقدر الضريبة لهذا الدخل بأكثر من 25.000 ريال, و مثلا مقاول إذا حصل عقد واحد لا يقل عن 20.000.000 ريال , ويدفع ضريبة سنوية لا تزيد في بعض الأحيان عن 15.000ريال وقد شاهت ذلك بعيني لا حد المقاولين , وهكذا وقد قمت بقسمة عدد المكلفين للمهن الحرة على الضرائب المحصلة فوجدت متوسط ضريبة المكلف الواحد مبلغ 34.218 وهم غير مطالبين بتقديم بيانات ضريبية، حيث يتم تقدير الضريبة عليهم بنسب معينة حددتها المادة (70) من القانون واللائحة وبعض قرارات وزير المالية , ومن المفروض القيام بزياراتهم ميدانياً (هكذا يفترض) أو اخذ عينات بغرض التعرف على حجم نشاطاتهم بمختلف السبل لتقدير أرباحهم ومن ثم فرض الضريبة المناسبة والعادلة عليهم ، لكن في الواقع إن زيارات الاستطلاع نادراً ما تتم ويتم فرض ضريبة وفق أسس غير علمية أو عادلة مما يخلق تمايز غير عادل بين المكلفين ويفسح في المجال أمام تدخلات فاسدة. وقد استغل هذا النظام من قبل التجار الكبار والذي تزيد مبيعات بعضهم عن مليار ريال ويتم محاسبتهم بنا على نظام

الضريبة المقطوعة ومن ثم يتم إضافة نسبة نمو سنوي بمعدلات مختلفة، لأتمثل في بعض الأحيان واحد في المائة من الضرائب المستحقة عليهم، كما انه لا يتم اخذ ارتفاع أسعار السلع الذي حصل في العامين الآخرين في الاعتبار عند تقدير دخل بعض التجار والمستوردين على الرغم انه في بعض السلع زاد عن 200%.

8- مكلفو ضرائب المبيعات العقارية لا يدفعون ضرائب إلا مبالغ بسيطة رغم حجم المبيعات العقارية التي تزيد مئات المليارات حسب إفادة أحد مكاتب العقارات، فقد بلغ حجم الإيرادات للعوام الثلاثة ما بين 1.500 – 2.200 مليار ريال، واعتقد إنها لا تمثل 5% من الضرائب الواجب تحصيلها من المبيعات.

ي- يقوم المكلفون بتقديم بيانات مالية خاسرة أو بأرباح قليلة لأسباب عديد، منها تأخير دفع الضريبة ما أمكن ربما لعدة سنوات إلى حين قيام الإدارات الضريبية بمراجعتها وقبولها شكلا" ورفض نتائجها وتكليف المكلف وفق مبدأ التقدير (التكليف المباشر)، وهذا التأخير يتيح للمكلف استعمال مبلغ الضريبة طيلة مدة التأخير، على الرغم من فرض الإدارات الضريبية غرامات تأخير قدرها(10% سنويا) عن كامل مدة التأخير، ولكن يلجأ المكلفين للتحايل من دفعها والحصول على إعفاء من دفعها أو طريق رفض التعديل وإحالته إلى ما يسمى بالمجموعة أو لجنة الطعن إقامة دعوى أمام القضاء ضد الضرائب والحصول على قرار بوقف دفع الغرامات إلى حين البت في الدعوى الذي يتم تأخيره عادة مدة إلى حين صدور مرسوم عفو عام لمناسبة ما، فيشمل مبالغ الغرامات بالعفو الجدول رقم (7).

البيان	2007			2006			2005		
	رصيد	المكون	المسترد	رصيد	المكون	المسترد	رصيد	المكون	المسترد
بنك اليمن الدولي	6,295	3,270	00	4,641	1,710	00	4,249	612	00
البنك اليمني للإنشاء والتعمير	5,837	826	293	5,905	368	296	6,065	280	248
البنك التجاري اليمني	5,151	00	537	5,487	40	222	4,909	522	268
هناك كذلك ما يسمى بالفوائد المجنبة بلغت في البنك التجاري على سبيل المثال مبلغ 5,184 مليون ريال عام 2006, ومبلغ 5,808 في عام 2005.									

المصدر: جريدة الثورة أعداد مختلفة

كما لا يفوتنا أن نشير إلى أن مبالغ تهرب 5% من المتهربين الكبار والذي قد يصل عددهم ربما بضعة آلاف فقط على مستوى اليمن قد تساوي وتزيد عن مبالغ الـ 95% الباقية وتصل أعدادهم ربما لبضع مئات من الآلاف، ومن هنا فإن جهد مكافحة التهرب يجب أن يتوجه أولاً وينصب أساساً على مكافحة التهرّب الكبير، فهذا أوفر إيراداً وأقل تكلفة، ولكنه أكثر عناداً ومقاومة، وضبط التهرّب الكبير يساعد في ضبط التهرّب الصغير. (Berkman, 2002)

إن هذا الوضع الذي يتميز بتقديم بيانات ملفقة واستعلام ضريبي ضعيف وغياب قواعد البيانات المساعدة والميل المتضخم للتهرب لدى المكلفين وضعف إجراءات المكافحة وضعف كفاءة الكادر وضعف تجهيزاته تضطر الإدارة الضريبية لوضع معايير للتكليف ونسب مئوية تقديرية للأرباح المقدرة، ورغم أن هذه النسب هي في الواقع غير مرتفعة، غير أنها لا تراعي الظروف المختلفة للمكلفين والنتائج المتباينة التي يحققوها، حيث يحقق بعضهم ربح أقل أو أكثر أو حتى خسارة، وبالتالي تصبح الضريبة أشبه برسم مقطوع على ممارسة الأعمال منه إلى الضريبة على الأرباح المحققة فعلا"، وهذا ما يتعارض مع مبدأ فرض الضريبة. والمعايير والنسب التي نتحدث عنها ليست ثابتة ومقطوعة بوضوح تام بل تحمل إمكانية المساومة حولها، سواء كان عبر لجان المجموعات الضريبية أو عبر إجراءات الطعن الضريبي. (سبيتي حوراء، 2013، ص174)

الفصل الرابع

الدراســـة الميدانيــة

المبحث الأول

إجراءات الدراسة الميدانية

إجراءات البحث:

يتضمن هذا الفصل منهج البحث، ومجتمع البحث وعينته، ووصفاً لخصائص عينة البحث، وأداة البحث، ومصادر بنائها، والمراحل والخطوات التي مرت بها عملية بناء الأداة حتى وصلت إلى صورتها النهائية بعد حصولها على الصدق والثبات اللازمين، وأخيراً الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات، وفيما يأتي تفصيل تلك الإجراءات:

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهتم بوصف الظاهرة كما هي عليه في الواقع، والتي تتمثل في البحث الحالي: **استخدام نسب التحليل المالي كمؤشرات لمعرفة التهرب الضريبي من وجهة من نظر المحاسبين لدى كاك بنك**

مجتمع وعينة البحث:

تكون مجتمع البحث من موظفين ومدراء كاك بنك، وقد تم اختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية من موظفي البنك، وقد تم توزيع (50) استبانة كعينة ممثلة للبحث، وتم استرجاع (40) استبانة من الاستبانات الموزعة.

مقياس أداة الدراسة الميدانية:

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي.

مقياس ليكرت

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

عند اختيار الباحثين الدرجة (5) للاستجابة " أوافق بشدة " بذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة 100% تعطي نتائج إيجابية للفقرة حسب جدول الوزن النسبي رقم (1) وتم حساب الوزن النسبي بحسب الفقرات الإيجابية ويمكن تطبيق العكس في حالة الفقرات السلبية (Likert, R.1932)

جدول (1) يوضح الوزن النسبي

مسلسل	الدرجة اللفظي	الوزن النسبي من - إلى	النسبة 100%
5	عالية	4.20 -5.00	%100
4	مرتفعة	3.40 -4.20	%89.8
3	متوسطة	2.60 -3.40	%68.5
2	منخفضة	1.80 –2.60	%49.8
1	متدنية	1 -1.80	%31.7

يتضح من الجدول رقم (1) كيفية احتساب التقدير اللفظي لأسئلة فرضيات البحث، وذلك على النحو التالي:

- إذا كان المتوسط الحسابي للسؤال أقل من 1.8 والنسبة أقل من 36% فان التقدير اللفظي له هو (غير موافق بشدة)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 1.8 وأقل من 2.6 والنسبة من 36% وأقل من 52% فان التقدير اللفظي له هو (غير موافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 2.6 وأقل من 3.4 والنسبة من 52% وأقل من 68% فان التقدير اللفظي له هو (محايد)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 3.4 وأقل من 4.2 والنسبة من 68% وأقل من 84% فان التقدير اللفظي له هو (موافق)،

وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 4.2 حتى 5 والنسبة من 84% حتى 100% فان التقدير اللفظي له هو (موافق بشدة).

صدق اداة الدراسة:

للتحقق من صدق أداة الدراسة، قام الباحثين بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، من أعضاء هيئة التدريس في جامعة المستقبل، مما جعل الأداة أكثر دقة وموضوعية في القياس، وللوقوف على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وكان الهدف من تحكيم الاستبانة التحقق من الآتي:

- مدى ملاءمة الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.
- مدى وضوح الفقرات الواردة في الاستبانة.
- مدى كفاية الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.

اختبار صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية:

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cornbach's) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة ومصداقيتها، فإذا كانت قيمة معامل ألفا أقل من 60% فإن مصداقية قائمة الاستبيان تكون ضعيفة، بينما إذا كانت بين 60% إلى 70% تعتبر المصداقية مقبولة، وإذا كانت قيمة ألفا بين 70% إلى 80% تعتبر أداة الدراسة جيدة، بينما إذا كانت القيمة أكثر من 80% فالمصداقية تكون مرتفعة.

جدول رقم (2) يبين نتائج اختبار كرونباخ (ألفا) لأداة البحث

م	المحـــــــور	عدد الفقرات	معامل الثبات Alpha
1	استخدم نسب التحليل المالي والحد من التهرب الضريبي	10	.888
2	مدى تطبيق ممارسات الإدارة المالية والحد من التهرب الضريبي	10	.791
3	معوقات استخدام نسب التحليل المالي والحد من التهرب الضريبي	10	.831
	الدرجة الكلية	**30**	**.894**

يتضح من الجدول أن قيمة معامل الثبات الفا لأداة جمع البيانات بشكل عام كانت مرتفعة، وهذا يعني أن درجة مصداقية الإجابات عالية، مما يشير إلى أن النتائج التي سترد لاحقاً قابلة للتعميم على مجتمع البحث.

جدول رقم (3) معامل ارتباط بيرسون بين المحاور وبعضها والدرجة الكلية

م	المحـــــــور	عدد الفقرات	معامل بيرسون
1	استخدم نسب التحليل المالي والحد من التهرب الضريبي	10	.864**
2	مدى تطبيق ممارسات الإدارة المالية والحد من التهرب الضريبي	10	.753**
3	معوقات استخدام نسب التحليل المالي والحد من التهرب الضريبي	10	.733**
	الدرجة الكلية	**30**	**.728****

** عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.01)

من خلال الجدول رقم (3) بحساب معامل ارتباط بيرسون لكل محور من محاور الاستبيان الثلاثة، والدرجة الكلية للاستبيان ككل بوصفه محكاً داخلياً، وقد دلت النتائج أن جميع محاور الاستبيان الثلاثة دالة عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq$ 0.01)، ويتضح وجود ارتباط موجب وقوي، كما تشير النتائج إلى تحقق الصدق للاستبيان، وبالتالي تطبيقه بكفاءة على عينة الدراسة .

الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة:

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، تمت الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية، بهدف معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من والذي ادخلت إليه بيانات الدراسة الميدانية spss برنامج التحليل الإحصائي المحوسب، وقد استخدمت هذه الأساليب لبيان خصائص مجتمع الدراسة، ولوصف متغيرات الدراسة والتعرف على **"استخدام نسب التحليل المالي كمؤشرات لمعرفة التهرب الضريبي من وجهة من نظر المحاسبين لدى كاك بنك "**، وشمل ذلك:

1- التوزيع التكراري والنسب المئوية:

لحساب وتكرار ونسبة البيانات العامة لعينة الدراسة

2- المتوسط الحسابي:

وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد عينة الدراسة، عن كل فقرة من فقرات الدراسة مع العلم أنه يفيد في ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط حسابي.

3- الانحراف المعياري:

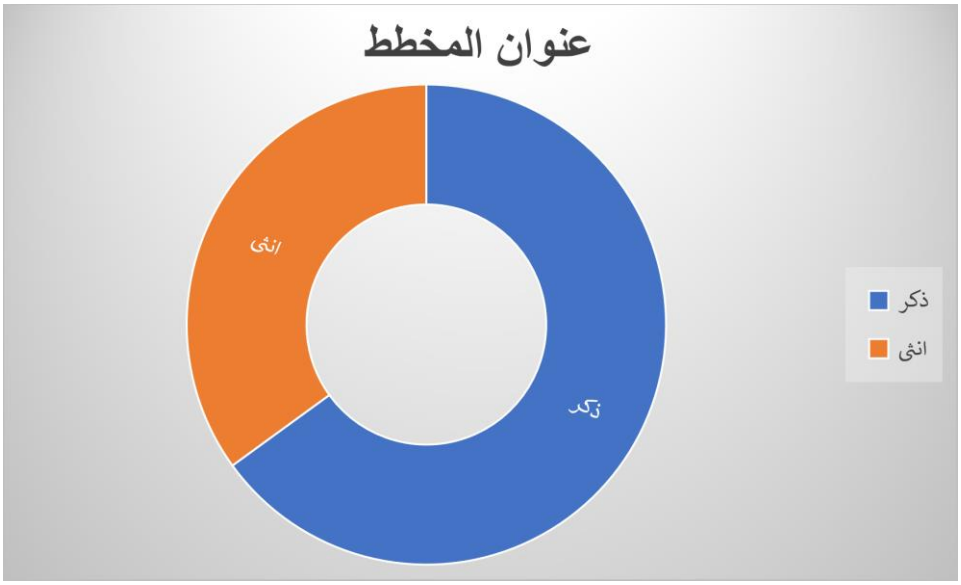
تم استخدامه لتحديد تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة عن قيم المتوسط الحسابي.

أولاً / الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة:

- حسب متغير النوع:

جدول رقم (4) يبين توزيع عينة البحث حسب متغير النوع

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	26	65%
انثى	14	35%
الإجمالي	**40**	**100%**



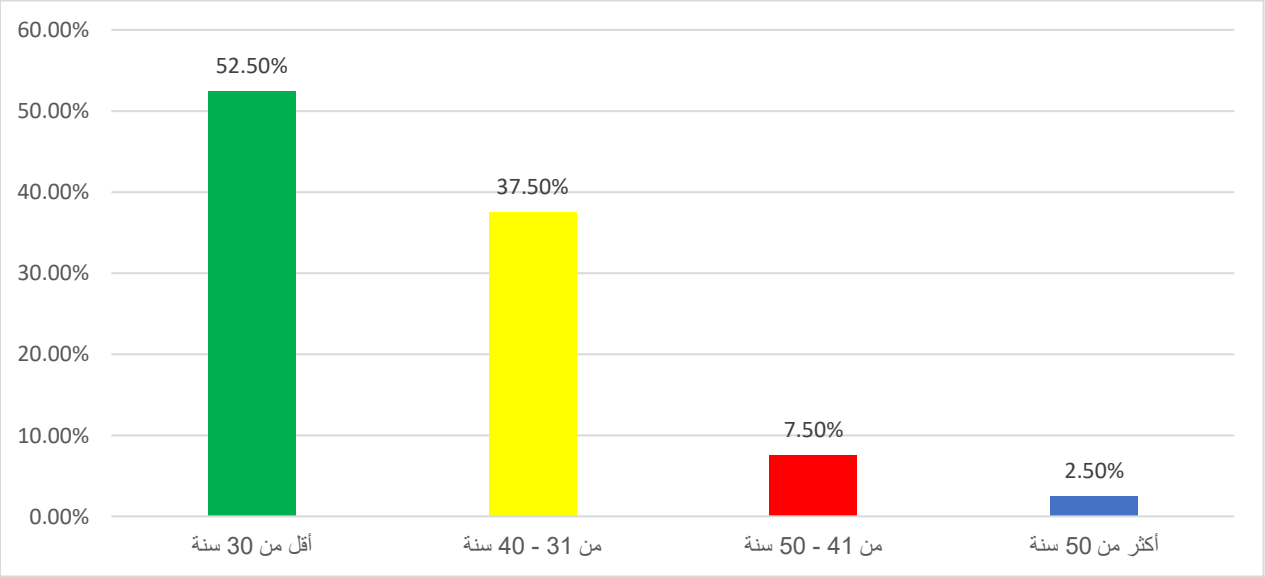
شكل رقم (1) يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير النوع

يتضح من الجدول (4) والشكل رقم (1) أن أغلب أفراد العينة من الذكور بتكرار بلغ (26) يمثلون ما نسبته 65% من إجمالي أفراد عينة البحث، وأن أفراد العينة من الإناث جاء بتكرار (14) وبنسبه 35%، لذا نجد أن أغلب أفراد العينة هم من فئة الذكور.

- متغير العمر:

جدول رقم (5) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر المشاركين بالعينة

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	21	52.5%
من 31 – 40 سنة	15	37.5%
من 41 – 50 سنة	3	7.5%
أكثر من 50 سنة	1	2.5%
الإجمـالي	40	100%



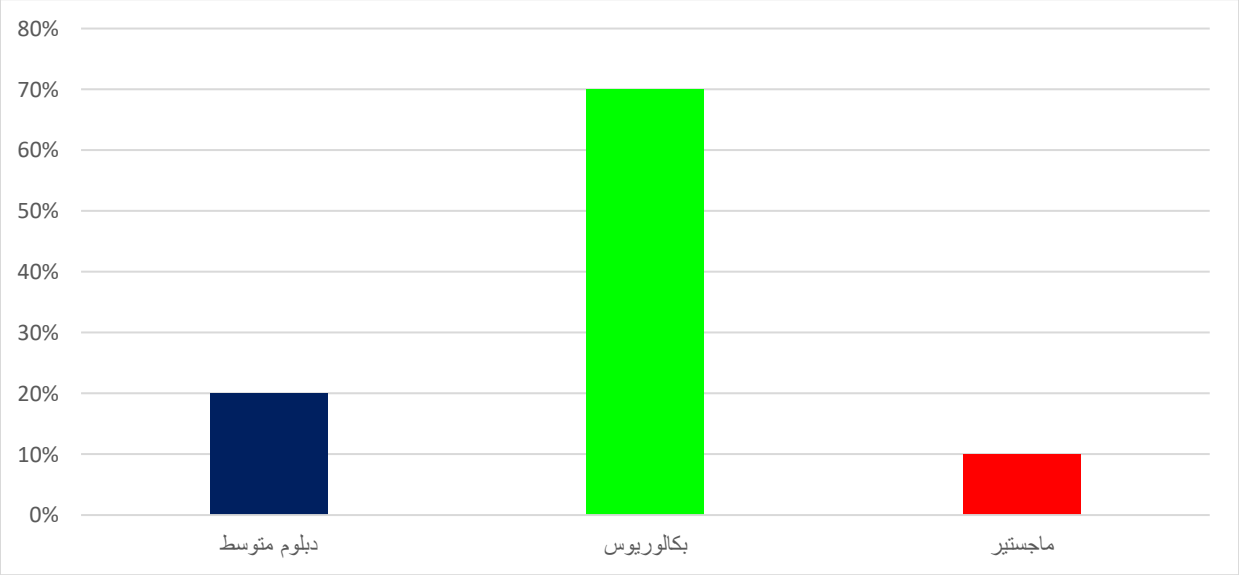
شكل رقم (2) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر المشاركين بالعينة

يتبين من الجدول رقم (5) والشكل رقم (2) أن غالبية أفراد العينة هم من فئة العمر (أقل من 30 سنة) بنسبة 52.5% بتكرار بلغ (21)، ثم فئة العمر (من 31 – 40 سنة) بنسبة 37.5% وبتكرار بلغ (15)، ثم فئة العمر من (من 41 سنة – 50 سنة) بنسبة 7.5%، وبتكرار بلغ (3) وأخيراً فئة العمر (أكثر من 50 سنة) بنسبة 2.5% وبتكرار بلغ (1).

- متغير المؤهل العلمي:

جدول رقم (6) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم متوسط	8	20%
بكالوريوس	28	70%
ماجستير	4	10%
الإجمالي	40	100%



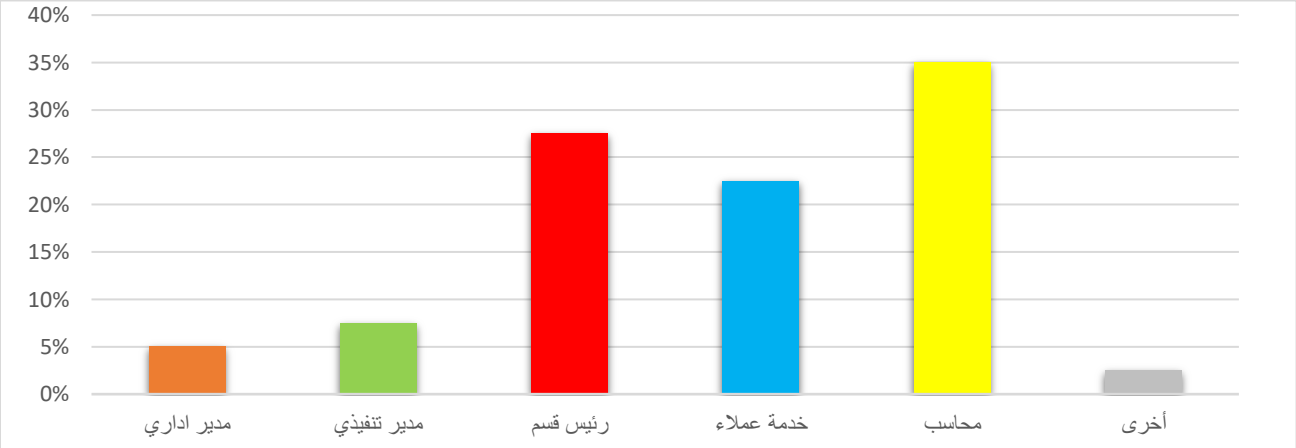
شكل رقم (3) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

يتبين من الجدول رقم (6) والشكل رقم (3) أن غالبية أفراد العينة من فئة المؤهل العلمي (بكالوريوس) بنسبة 70% وبتكرار بلغ (28)، واخيراً فئة المؤهل (دبلوم متوسط) بنسبة 20% وبتكرار بلغ (8)، وأخيراً فئة المؤهل العلمي (ماجستير) بنسبة 10% وبتكرار (4) تشير هذه النتائج إلى أن أغلب عينة البحث هم من ذوي المؤهلات الجامعية.

- **المركز الوظيفي**

جدول رقم (7) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المنصب الوظيفي

المركز الوظيفي	التكرار	النسبة
مدير اداري	2	5%
مدير تنفيذي	3	7.5%
رئيس قسم	11	27.5%
خدمة عملاء	9	22.5%
محاسب	14	35%
أخرى	1	2.5%
الإجمالي	40	100%



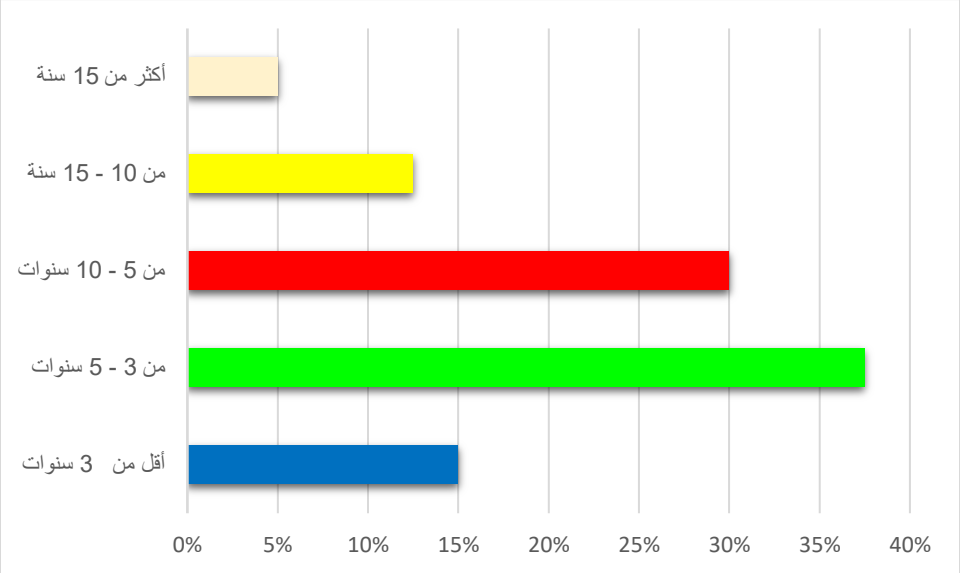
شكل رقم (4) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المركز الوظيفي

يتبين من الجدول رقم (7)، والشكل (4) الخاص بمتغير المركز الوظيفي لأفراد العينة، وجد أن أغلب العينة تمثلت في (محاسب) بنسبة 35% وبتكرار بلغ (14)، ومن ثم فئة المركز الوظيفي (رئيس قسم) بنسبة 27.5% وبتكرار بلغ (11) ، ثم فئة المركز الوظيفي(خدمة عملاء) بنسبة 22.5% وبتكرار (9) يليه فئة المركز الوظيفي(مدير تنفيذي) بنسبة 7.5% وبتكرار بلغ (3)، ومن ثم فئة المركز الوظيفي (مدير اداري) بنسبة 5% وبتكرار بلغ (2) وأخيراً فئة المركز الوظيفي (اخرى) بنسبة 2.5% وبتكرار (1) ، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من ذوي المركز الوظيفي(محاسب) وهي العينة المطلوبة حسب متطلبات البحث.

- عدد سنوات الخبرة:

جدول رقم (8) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير عدد سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 3 سنوات	6	15%
من 3 – 5 سنوات	15	37.5%
من 5 – 10 سنوات	12	30%
من 10 – 15 سنة	5	12.5%
أكثر من 15 سنة	2	5%
الإجمالي	40	100%



شكل رقم (5) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير عدد سنوات الخبرة

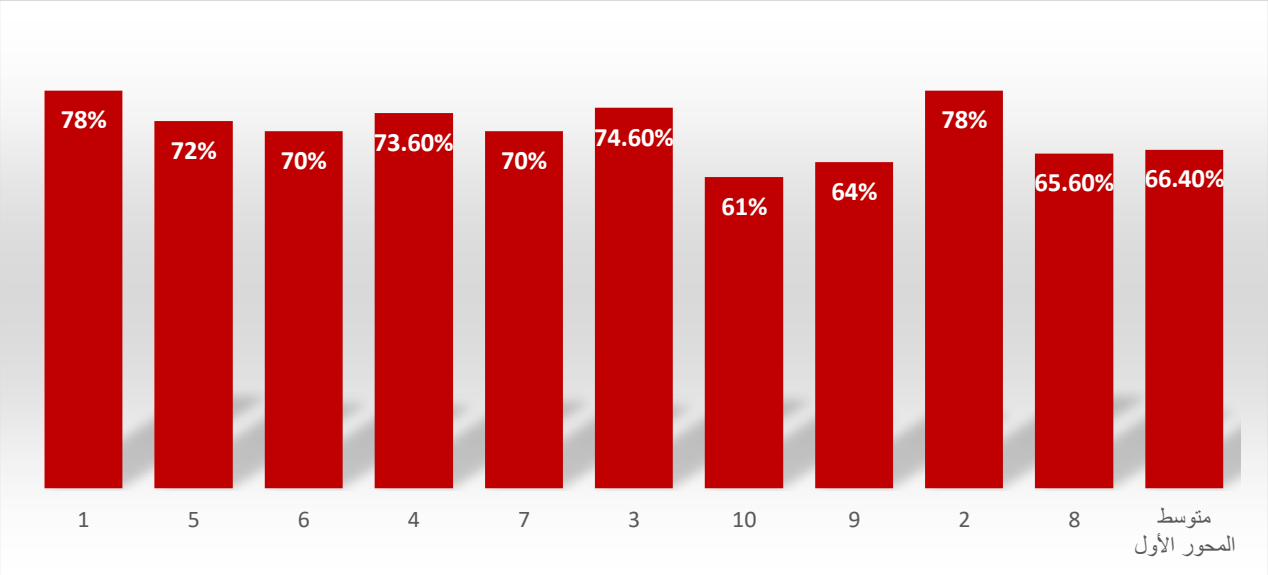
يتبين من الجدول رقم (8) والشكل رقم (5) أن غالبية أفراد العينة هم من فئة سنوات الخبرة (من 3– 5 سنوات) بنسبة 37.5% وبتكرار بلغ (15)، ثم فئة سنوات الخبرة (من 5 – 10 سنوات) بنسبة 30% وبتكرار بلغ (12)، ثم فئة سنوات الخبرة (اقل من 3 سنوات) بنسبة 15% وبتكرار (6)، ثم فئة سنوات الخبرة (من 10 – 15 سنة) بنسبة 12.5% وبتكرار بلغ (5)، وأخيراً فئة سنوات الخبرة (أكثر من 15 سنة) بنسبة 5% وبتكرار (2)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من ذوي الخبرة الجيدة في مجال العمل.

ثانياً: عرض النتائج المتعلقة بإجابة أسئلة الاستبيان

1- المحور الأول: استخدم نسب التحليل المالي والحد من التهرب الضريبي:

الجدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الأول

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	ترتبط فعالية التدقيق الضريبي بمدى اكتشاف المدقق الأخطاء والانحرافات الجوهرية التي بالقوائم المالية والتصريحات الضريبية	1	3.90	0.672	78%	مرتفع
2	النظام المحاسبي الجديد جعل من السهل التعامل مع تصريحات المكلفين المحاسبية والضريبية وبالتالي اكتشاف أكثر للأخطاء والغش	5	3.60	0.591	72%	مرتفع
3	مستوى برمجة الملفات ضئيل جدا بالنظر إلى عدد ملفات المكلفين	6	3.50	0.641	70%	مرتفع
4	الالمام الواسع في نسب التحليل المالي ينتج عنة اتقان التبويب الحسابات بما يلائم مع قانون الضرائب	4	3.68	0.859	73.6%	مرتفع
5	قناعة الشركة ومدقق الحسابات بعدم وجود ثقة متبادلة بين الدائرة والمكلفين وبالتالي عدم الثقة بالحسابات مهما كانت صحيحة ودقيقة	7	3.49	0.716	69.8%	مرتفع
6	استخدام الأنظمة المحاسبية الموثوقة واستخراج النسبة الضريبية منها	3	3.73	0.960	74.6%	مرتفع
7	التحقق من الوضع المالي للشركة باستخدام النسب التحليلية يحد من التهرب الضريبي	10	3.05	0.749	61%	متوسط
8	في الشركة تشكل اجمالي الضريبة الخاصة بها 8% الى 12% من إيرادات الشركة	9	3.20	0.516	64%	مرتفع
9	ربط إدارات الشركة في قاعدة بيانات واحدة تساعد على تحديد نسبة الضريبة	2	3.85	0.982	78%	مرتفع
10	يرى العامل انه يستحيل أن أتحول إلى التعامل مع جهات عمل أخرى مستقبلاً.	8	3.28	0.549	65.6%	مرتفع
	متوسط المحور الأول		3.32	0.260	**66.4%**	**مرتفع**



شكل رقم (6) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الأول

يوضح الجدول رقم (9) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (مرتفع) على جميع فقرات المحور الأول؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (3.32)، والنسبة المئوية (66.4%)، وبتحليل كل فقرة من فقرات المحور الأول وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

- أن الفقرة (1) والتي تنص على (ترتبط فعالية التدقيق الضريبي بمدى اكتشاف المدقق الأخطاء والانحرافات الجوهرية التي بالقوائم المالية والتصريحات الضريبية) حصلت على الترتيب (الاول) بمتوسط حسابي (3.90)، وبتقدير لفظي (مرتفع)
- أن الفقرة (9) والتي تنص على (ربط إدارات الشركة في قاعدة بيانات واحدة تساعد على تحديد نسبة الضريبة) حصلت على الترتيب (الثاني) بمتوسط حسابي (3.85)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (6) والتي تنص على (استخدام الأنظمة المحاسبية الموثوقة واستخراج النسبة الضريبية منها) حصلت على الترتيب (الثالث) بمتوسط حسابي (3.73)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (4) والتي تنص على (الالمام الواسع في نسب التحليل المالي ينتج عنة اتقان التبويب الحسابات بما يلائم مع قانون الضرائب) حصلت على الترتيب (الرابع) بمتوسط حسابي (3.68)، وبتقدير لفظي (مرتفع).

- أن الفقرة (2) والتي تنص على (النظام المحاسبي الجديد جعل من السهل التعامل مع تصريحات المكلفين المحاسبية والضريبية وبالتالي اكتشاف أكثر للأخطاء والغش) حصلت على الترتيب (الخامس) بمتوسط حسابي (3.60)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (3) والتي تنص على (مستوى برمجة الملفات ضئيل جدا بالنظر إلى عدد ملفات المكلفين) حصلت على الترتيب (السادس) بمتوسط حسابي (3.50)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (5) والتي تنص على (قناعة الشركة ومدقق الحسابات بعدم وجود ثقة متبادلة بين الدائرة والمكلفين وبالتالي عدم الثقة بالحسابات مهما كانت صحيحة ودقيقة) حصلت على الترتيب (السابع) بمتوسط حسابي (3.49)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (10) والتي تنص على (يرى العامل انه يستحيل أن أتحول إلى التعامل مع جهات عمل أخرى مستقبلاً) حصلت على الترتيب (الثامن) بمتوسط حسابي (3.28)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (8) والتي تنص على (في الشركة تشكل اجمالي الضريبة الخاصة بها 8% الى 12% من إيرادات الشركة) حصلت على الترتيب (التاسع) بمتوسط حسابي (3.20)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (7) والتي تنص على (التحقق من الوضع المالي للشركة باستخدام النسب التحليلية يحد من التهرب الضريبي) حصلت على الترتيب (العاشر) بمتوسط حسابي (3.05)، وبتقدير لفظي (متوسط).
- الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الأول أقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى عدم وجود تشتت من قبل المبحوث.

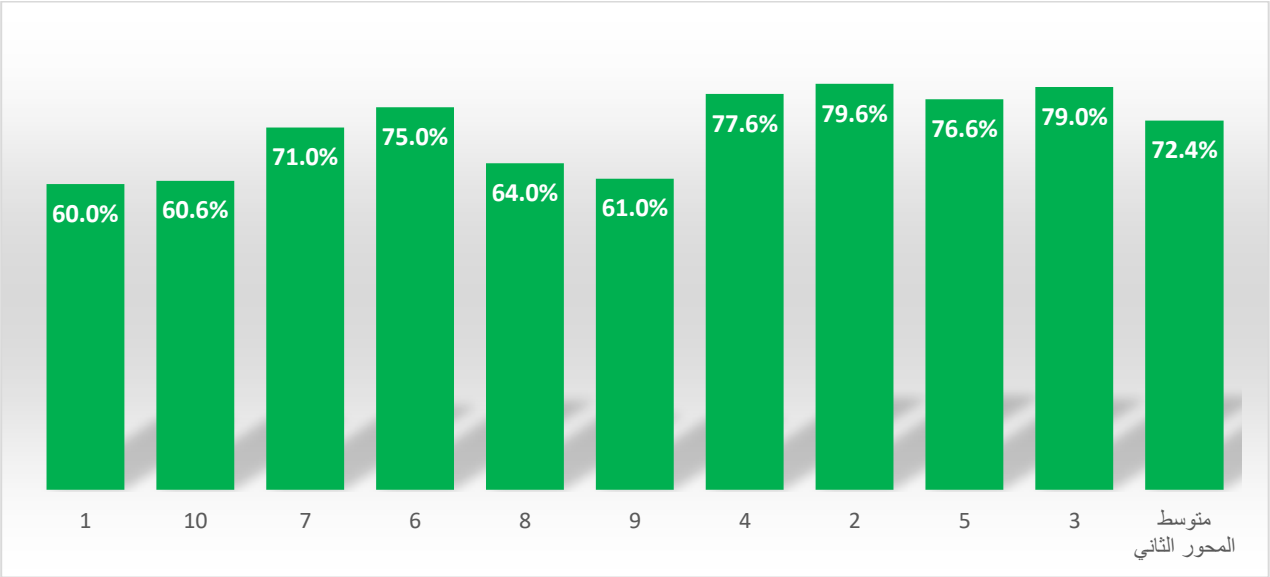
وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الأول نجد أنه بلغ (3.32) وبانحراف معياري (0.260) وبتقدير لفظي (مرتفع)، **وعلى ضوء ما سبق تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى استخدم نسب التحليل المالي والحد من التهرب الضريبي.**

2- المحور الثاني: مدى تطبيق ممارسات الإدارة المالية والحد من التهرب الضريبي.

الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة

لفقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	اثبات قدرات الادارة الضريبية في تحقيق أفضل النتائج لما يخدم المصلحة العامة	1	4.03	0.698	60%	مرتفع
2	تسعى الإدارة المالية الى تكوين علاقة إيجابية مع مدقق الحسابات بماء يتعلق بالضريبة	10	3.03	1.000	60.6%	متوسط
3	اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد المكلفين الغير ملتزمين ضريبيا لسرعة تحصيل الضريبة	7	3.55	0.597	71%	مرتفع
4	توفر الإدارة الضريبية الأدوات والوسائل اللازمة للقيام بعملية التدقيق الضريبي بجميع مراحله	6	3.75	0.899	75%	مرتفع
5	هناك معايير انتقاء ملفات المكلفين الخاضعين للتدقيق الضريبي.	8	3.20	0.939	64%	مرتفع
6	يمكن أن يكون من بين أهداف التدقيق الضريبي تطوير آلية التدقيق (خاصة ظهور العولمة) بما يحقق الفعالية.	9	3.05	0.597	61%	متوسط
7	برأيكم هناك التزام تام بقواعد السلوك المهني عند القيام بعمل التدقيق الضريبي قصد الوصول بها إلى مستوى من الفعالية.	4	3.88	0.463	77.6%	مرتفع
8	برأيكم من بين أهداف الإدارة الضريبية القيام بالتدقيق الضريبي فعال للوصول إلى مستوى أمثل للتصريح الضريبي	2	3.98	0.768	79.6%	مرتفع
9	هناك من يرى بأن الخوف من التعرض لتدقيق جبائي من طرف الإدارة الضريبية يؤدي إلى زيادة الالتزام الضريبي للمكلف بالضريبة	5	3.83	0.747	76.6%	متوسط
10	جودة وحداثة مؤشرات الأداء تسطر الأهداف المستقبلة وفقا لما تم التوصل إليه حاليا في محاولة معالجة الثغرات والخلل.	3	3.95	0.504	79%	متوسط
	متوسط المحور الثاني		3.62	0.358	**72.4%**	**مرتفع**



شكل رقم (7) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثاني

يوضح الجدول رقم (10) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (مرتفع) على جميع فقرات المحور الثاني، وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (3.62)، والنسبة المئوية (72.4%)، وبتحليل كل فقرة من فقرات المحور الثاني وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

- أن الفقرة (1) والتي تنص على (اثبات قدرات الادارة الضريبية في تحقيق أفضل النتائج لما يخدم المصلحة العامة) حصلت على الترتيب (الاول) بمتوسط حسابي (4.03) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (8) والتي تنص على (برأيكم من بين أهداف الإدارة الضريبية القيام بالتدقيق الضريبي فعال للوصول إلى مستوى أمثل للتصريح الضريبي) حصلت على الترتيب (الثاني) بمتوسط حسابي (3.98) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (10) والتي تنص على (جودة وحداثة مؤشرات الأداء تسطر الأهداف المستقبلة وفقا لما تم التوصل إليه حاليا في محاولة معالجة الثغرات والخلل) حصلت على الترتيب (الثالث) بمتوسط حسابي (3.95) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة رقم (7) والتي تنص على (برأيكم هناك التزام تام بقواعد السلوك المهني عند القيام بعمل التدقيق الضريبي قصد الوصول بها إلى مستوى من الفعالية) حصلت على الترتيب (الرابع) بمتوسط حسابي (3.88) وبتقدير لفظي (مرتفع).

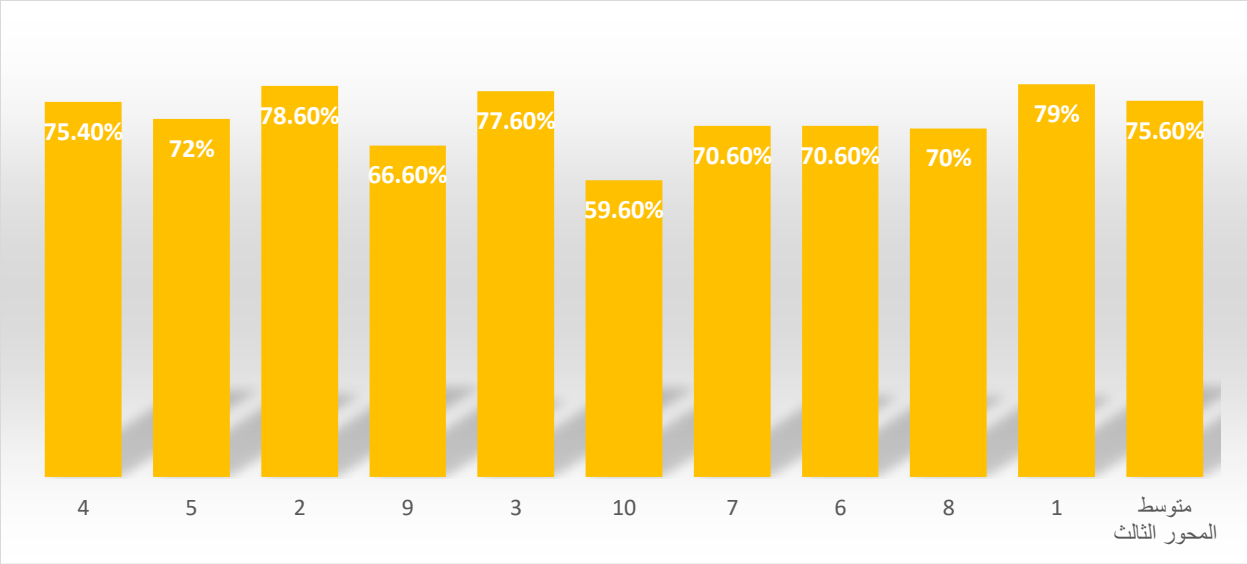
- أن الفقرة رقم (9) والتي تنص على (هناك من يرى بأن الخوف من التعرض لتدقيق جبائي من طرف الإدارة الضريبية يؤدي إلى زيادة الالتزام الضريبي للمكلف بالضريبة) حصلت على الترتيب (الخامس) بمتوسط حسابي (3.83) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة رقم (4) والتي تنص على (توفر الإدارة الضريبية الأدوات والوسائل اللازمة للقيام بعملية التدقيق الضريبي بجميع مراحله) حصلت على الترتيب (السادس) بمتوسط حسابي (3.75) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة رقم (3) والتي تنص على (اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد المكلفين الغير ملتزمين ضريبيا لسرعة تحصيل الضريبة) حصلت على الترتيب (السابع) بمتوسط حسابي (3.55) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة رقم (5) والتي تنص على (هناك معايير انتقاء ملفات المكلفين الخاضعين للتدقيق الضريبي) حصلت على الترتيب (الثامن) بمتوسط حسابي (3.20) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة رقم (6) والتي تنص على (يمكن أن يكون من بين أهداف التدقيق الضريبي تطوير آلية التدقيق (خاصة ظهور العولمة) بما يحقق الفعالية) حصلت على الترتيب (التاسع) بمتوسط حسابي (3.05) وبتقدير لفظي (متوسط).
- أن الفقرة رقم (2) والتي تنص على (تسعى الإدارة المالية الى تكوين علاقة إيجابية مع مدقق الحسابات بماء يتعلق بالضريبة) حصلت على الترتيب (الثامن) بمتوسط حسابي (3.03) وبتقدير لفظي (متوسط).
- الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الثاني أعلى وأقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى تشتت بشكل بسيط من قبل المبحوث.

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الثاني نجد أنه بلغ (3.62) وبانحراف معياري (0.358) وبتقدير لفظي (مرتفع)، **وعلى ضوء ما سبق تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق ممارسات الإدارة المالية والحد من التهرب الضريبي.**

3- المحور الثالث: معوقات استخدام نسب التحليل المالي والحد من التهرب الضريبي.

الجدول رقم (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثالث

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	هناك معوقات تحد من القيام بعمل التدقيق الضريبي وهذا ما يؤدي إلى التهرب الضريبي.	4	3.78	0.620	75.4%	مرتفع
2	العقوبات والغرامات المطبقة بعد القيام بالتدقيق الضريبي كافية لردع المكلف بالضريبة خاصة المتهربين ضريبيا.	5	3.60	0.591	72%	مرتفع
3	لتغير الذهنيات المعادية للضريبة وتحسين تحصيل الضرائب ومكافحة ظاهرة التهرب الضريبي على الإدارة الضريبية نشر الوعي الضريبي والثقافة الضريبية	2	3.93	0.572	78.6%	مرتفع
4	هناك علاقة طردية بين فعالية التدقيق الضريبي والالتزام الضريبي للمكلفين وبالتالي صحة التصريحات.	9	3.33	1.047	66.6%	مرتفع
5	ضعف مواكبة الإدارة للتعديلات الحاصلة في الميدان المحاسبي والانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي (SCF)	3	3.88	0.563	77.6%	مرتفع
6	التعديلات المستمرة في التشريع الضريبي يصعب رصدها ومتابعتها سواء من قبل المكلفين بالضريبة أو موظفي الإدارة الضريبية مما يؤدي إلى ارتفاع العبء الضريبي مما ينجر عنه تفادي دفع الضريبة.	10	2.98	1.209	59.6%	متوسط
7	عدم صحة الملفات المالية يعوق عملية التدقيق الضريبي	7	3.53	0.679	70.6%	مرتفع
8	قلة خبرة المدقق المالي سبب رئيسي في انتشار ظاهرة التهرب الضريبي	6	3.53	0.599	70.6%	مرتفع
9	انخفاض الحس الوطني لدى الشركات بسبب عدم الانتفاع المباشر من الضريبة	8	3.50	0.847	70%	مرتفع
10	الشعور بعدم تطبيق النظام الضريبي على جميع الشركات بعدالة	1	3.95	0.639	79%	مرتفع
	متوسط المحور الثالث		3.78	0.620	**75.6%**	**مرتفع**



شكل رقم (8) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثالث

يوضح الجدول رقم (11) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (مرتفع) على جميع فقرات المحور الثالث؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (3.78)، والنسبة المئوية (75.6%)، وبتحليل كل فقرة من فقرات المحور الثالث وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

- أن الفقرة (10) والتي تنص على (الشعور بعدم تطبيق النظام الضريبي على جميع الشركات بعدالة) حصلت على الترتيب (الاول) بمتوسط حسابي (3.95) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (3) والتي تنص على (لتغير الذهنيات المعادية للضريبة وتحسين تحصيل الضرائب ومكافحة ظاهرة التهرب الضريبي على الإدارة الضريبية نشر الوعي الضريبي والثقافة الضريبية) حصلت على الترتيب (الثاني) بمتوسط حسابي (3.93) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (5) والتي تنص على (ضعف مواكبة الإدارة للتعديلات الحاصلة في الميدان المحاسبي والانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي (SCF)) حصلت على الترتيب (الثالث) بمتوسط حسابي (3.88) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (1) والتي تنص على (هناك معوقات تحد من القيام بعمل التدقيق الضريبي وهذا ما يؤدي إلى التهرب الضريبي) حصلت على الترتيب (الرابع) بمتوسط حسابي (3.78) وبتقدير لفظي (مرتفع).

- أن الفقرة (2) والتي تنص على (العقوبات والغرامات المطبقة بعد القيام بالتدقيق الضريبي كافية لردع المكلف بالضريبة خاصة المتهربين ضريبيا) حصلت على الترتيب (الخامس) بمتوسط حسابي (3.60) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرتين رقم (8، 7) واللتان تنصان على (قلة خبرة المدقق المالي سبب رئيسي في انتشار ظاهرة التهرب الضريبي)، (عدم صحة الملفات المالية يعوق عملية التدقيق الضريبي) حصلتا على الترتيب(السادس) بمتوسط حسابي (3.53) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (9) والتي تنص على (انخفاض الحس الوطني لدى الشركات بسبب عدم الانتفاع المباشر من الضريبة) حصلت على الترتيب (السابع) بمتوسط حسابي (3.50) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (4) والتي تنص على (هناك علاقة طردية بين فعالية التدقيق الضريبي والالتزام الضريبي للمكلفين وبالتالي صحة التصريحات) حصلت على الترتيب (الثامن) بمتوسط حسابي (3.33) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (6) والتي تنص على (التعديلات المستمرة في التشريع الضريبي يصعب رصدها ومتابعتها سواء من قبل المكلفين بالضريبة أو موظفي الإدارة الضريبية مما يؤدي إلى ارتفاع العبء الضريبي مما ينجر عنه تفادي دفع الضريبة) حصلت على الترتيب (التاسع) بمتوسط حسابي (3.71) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الثالث أعلى من الواحد الصحيح، مما يشير إلى وجود تشتت المبحوث.

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الثالث نجد أنه بلغ (3.78) وبانحراف معياري (0.620) وبتقدير لفظي (مرتفع)، **وعلى ضوء ما تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معوقات استخدام نسب التحليل المالي والحد من التهرب الضريبي.**

ثالثاً: عرض النتائج الإجمالية محاور الدراسة:

الجدول رقم (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمحاور الدراسة بشكل عام

م	المحاور	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	استخدم نسب التحليل المالي والحد من التهرب الضريبي	3	3.32	0.260	66.4%	مرتفع
2	مدى تطبيق ممارسات الإدارة المالية والحد من التهرب الضريبي	2	3.62	0.358	72.4%	مرتفع
3	معوقات استخدام نسب التحليل المالي والحد من التهرب الضريبي	1	3.78	0.620	75.6%	مرتفع
	المتوسط العام لجميع المحاور		3.60	0.188	**72%**	**مرتفع**

يتضح من الجدول السابق والمتعلق بـ "**استخدام نسب التحليل المالي كمؤشرات لمعرفة التهرب الضريبي من وجهة من نظر المحاسبين لدى كاك بنك** "، أن متوسط محاور الاستبانة ككل بلغ (3.60) وانحراف معياري (0.188)، ودرجة قياس (مرتفع)، حيث جاء المحور الأول: استخدم نسب التحليل المالي والحد من التهرب الضريبي

على المرتبة الثالث بمتوسط حسابي (3.32) وانحراف معياري (0.260) وتقدير لفظي (مرتفع)، وحصل المحور الثاني: مدى تطبيق ممارسات الإدارة المالية والحد من التهرب الضريبي على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.62) وانحراف معياري (0.358) وتقدير لفظي (مرتفع)، وحصل المحور الثالث: معوقات استخدام نسب التحليل المالي والحد من التهرب الضريبي على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.78) وانحراف معياري (0.620) وتقدير لفظي (مرتفع).

ويعزو الباحثين حصول محاور الدراسة بشكل عام على موافقة عينة الدراسة بدرجة قياس (مرتفعة) على أنه يوجد **استخدام نسب التحليل المالي كمؤشرات لمعرفة التهرب الضريبي من وجهة نظر المحاسبين لدى كاك بنك.**

رابعاً: اختبار الفرضيات:

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استخدم نسب التحليل المالي والحد من التهرب الضريبي تم التحقق من صحة الفرضية من خلال الجدول التالي:

جدول (14) يبين نتائج لاختبار استخدم نسب التحليل المالي والحد من التهرب الضريبي

المحور	الرقم	المتوسط الحسابي	الفرق في المتوسط	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة
لا تستخدم نسب التحليل المالي في الحد من التهرب الضريبي	40	4.0704	4.07037	76.603	39	0.000

الجدول أعلاه يوضح نتائج اختبار T إذا كان قيمة T للفرضية الأولى موجبة ومستوى الدلالة اقل من مستوى الثقة (a=0.05) وفقاً لقاعدة القرار فان نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استخدم نسب التحليل المالي والحد من التهرب الضريبي وتم قبول الفرض البديل الذي ينص على انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استخدم نسب التحليل المالي والحد من التهرب الضريبي.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: لا توجد علاقة بين مدى تطبيق ممارسات الإدارة المالية والحد من التهرب الضريبي تم التحقق من صحة الفرضية من خلال الجدول التالي:

جدول (15) يبين نتائج لاختبار مدى تطبيق ممارسات الإدارة المالية والحد من التهرب الضريبي

المحور	الرقم	المتوسط الحسابي	الفرق في المتوسط	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة
لا توجد علاقة بين مدى تطبيق ممارسات الإدارة المالية والحد من التهرب الضريبي	30	4.3778	4.37778	66.090	29	0.000

الجدول أعلاه يوضح نتائج اختبار T إذا كان قيمة T للفرضية الأولى موجبة ومستوى الدلالة اقل من مستوى الثقة (a=0.05) وفقاً لقاعدة القرار فان نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا توجد

علاقة بين مدى تطبيق ممارسات الإدارة المالية والحد من التهرب الضريبي وتم قبول الفرض البديل الذي ينص على انه توجد علاقة بين مدى تطبيق ممارسات الإدارة المالية والحد من التهرب الضريبي.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة: لا توجد علاقة بين معوقات استخدام نسب التحليل المالي والحد من التهرب الضريبي تم التحقق من صحة الفرضية من خلال الجدول التالي:

جدول (16) يبين نتائج لاختبار معوقات استخدام نسب التحليل المالي والحد من التهرب الضريبي

المحور	الرقم	المتوسط الحسابي	الفرق في المتوسط	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة
لا توجد علاقة بين معوقات استخدام نسب التحليل المالي والحد من التهرب الضريبي	50	4.2833	4.28333	57.750	49	0.000

الجدول أعلاه يوضح نتائج اختبار T إذا كان قيمة T للفرضية الأولى موجبة ومستوى الدلالة اقل من مستوى الثقة (a=0.05) وفقاً لقاعدة القرار فان نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا توجد علاقة بين معوقات استخدام نسب التحليل المالي والحد من التهرب الضريبي وتم قبول الفرض البديل الذي ينص على انه توجد علاقة بين معوقات استخدام نسب التحليل المالي والحد من التهرب الضريبي.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

1. تكمن أهمية التدقيق الضريبي بانه يؤدي دورا هاما في الكشف عن مواطن التهرب الضريبي واسترجاع مبالغ هامة لخزينة الدولة.
2. تحسين العلاقة مع المكلّفين وضرورة استفسارهم واستعلامهم عن حقوقهم وواجباتهم الضريبية، والرجوع للإدارة الضريبية لتزويدهم بالمعلومات اللّازمة والمشاركة في ملتقيات متعلقة بالإدارة أو وزارة المالية لتطوير ثقافتهم الضريبية.
3. يتطلب تعظيم الاستفادة الضريبية من التجارة الالكترونية وأنشطة الاقتصاد الرقمي.
4. رغم خطورة ممارسات التجنب الضريبي التي تتم من خلال أسعار التحويل وتحويل الأرباح عبر الملاذات الأمنة، إلا أن هاتان الآليتان يتم استخدامهما لممارسة التجنب.
5. الوضع الاقتصادي السيئ يعتبر عاملاً مهماً في التهرب الضريبي.

ولخص البحث إلى عدد من النتائج بناءً على نتائج التحليل الاحصائي للبيانات التي شملها البحث فيما يلي أهم تلك الاستنتاجات:

6. وافقت العينة في المحور الأول: أنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدم نسب التحليل المالي والحد من التهرب الضريبي، بمتوسط حسابي (3.32) وبانحراف معياري (0.260) وبتقدير لفظي (مرتفع).

- البدء باستخدام الأنظمة المحاسبية الموثوقة واستخراج النسبة الضريبية منها.
- ان ارتباط فعالية التدقيق الضريبي بمدى اكتشاف المدقق الأخطاء والانحرافات الجوهرية التي بالقوائم المالية والتصريحات الضريبية.

7. وافقت العينة في المحور الثاني: أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية مدى تطبيق ممارسات الإدارة المالية والحد من التهرب الضريبي، بمتوسط حسابي (3.62) وبانحراف معياري (0.358) وبتقدير لفظي (مرتفع).

- أن اثبات قدرات وخبرات الإدارة الضريبية يظهر في النتائج.
- توفر الإدارة الضريبية الأدوات والوسائل اللازمة للقيام بعملية التدقيق الضريبي بجميع مراحله.

8. وافقت العينة في المحور الثالث: أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معوقات استخدام نسب التحليل المالي والحد من التهرب الضريبي، بمتوسط حسابي (3.78) وبانحراف معياري (0.620) وبتقدير لفظي (مرتفع).

- أن موظفي الإدارة الضريبية يشعرون بعدم النظام الضريبي بعدالة على كافة الشركات.
- التعديلات المستمرة في التشريع الضريبي يصعب رصدها ومتابعتها سواء من قبل المكلفين بالضريبة أو موظفي الإدارة الضريبية.

ثانياً: التوصيات

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج، توصي الدراسة بالآتي:

- الحد من منح المزايا الضريبية خاصة وان المعيار الجبائي لا يحدد بمفرده وبنسبة كبيرة طبيعية طبيعة المناخ الاستثماري
- عمل حملات توعية بقوانين وفوائد الضريبة لمختلف شرائح المجتمع.
- تفعيل نظام جمع المعلومات ونظام العقوبات لردع المتهربين ضريبياً
- التعاون والتنسيق مع الجهات والمصالح الضريبية الأخرى لتوفير الكثير من الجهد والوقت خاصة في استغلال المعلومات.

المراجع العربية

الجزيري، خيري على (2001)، (الهندسة المالية وارتباطها بإعادة التنظيم وإعادة الهيكلة ورسم إستراتيجية الاستثمار"، دراسات في التمويل والاستثمار: سوق المال المصري بين النظرية والتطبيق، (مكان النشر والناشر غير مبين)

ثابت، عادل حسين، " قياس أثر ممارسات التخطيط الضريبي الدولي على قيمة الشركات متعددة الجنسية " رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة القاهرة، 2018

حماد، طارق عبد العال (2011) "المشتقات المالية مفاهيمها وانواعها واستخدامها في إدارة المخاطر" الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص247.

خليفة، محمد يوسف عبد الرحيم، 2012، "قياس أثار عدم تماثل المعلومات المحاسبية على كفاءة سوق الأوراق المالية المصري: دراسة نظرية وتطبيقية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة بقنا، جامعة جنوب الوادي.

سبيتى، حوراء، دور المشتقات المالية في ادرة مخاطر السوق: دراسة تحليلية للفترة من 2013: 2009، جامعة الجنان، مركز البحث العلمي، 2018م، ص 141 -174

صديق، رمضان، 2011، التجنب الضريبي بين الإباحة والحظر في التشريع المقارن والمصري: دراسة تحليلية مقارنة لظاهرة التجنب الضريبي وكيف تعاملت معها التشريعات الضريبية الأجنبية والعربية مع اشارة خاصة للتشريع المصري، بدون ناشر

عبدالباقي، حسين سيد حسن، قياس الاثر الضريبي المترتب على عقود المبادلات على الأداء التشغيلي في البنوك دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة، 2015

ضاهر، سامح سعيد محمود، 2017، "قياس أثر الفروق الضريبية على جودة الأرباح وانعكاساتها على عمليات التداول الداخلي وتكلفة رأس المال المملوك"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة

عفيفي، هلال عبد الفتاح السيد، 2014، "العلاقة بين إدارة الأرباح وعدم تماثل المعلومات – دراسة تحليلية اختبارية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد السادس والثلاثون، العدد الأول ص 1107-1137.

مرقس، سمير سعد، 2017، "التخطيط الضريبي: المبادئ والأسس والتطبيقات المحلية والدولية"، الجزء الثاني، مجلة المال والتجارة، العدد 578، ص17-28.

المراجع الأجنبية

Berkman, Henk, Michael E. Bradbury, Phil Hancock and Clare Innes (2002), "Derivative financial Instrument use in Australia", Accounting and Finance 42.

Borkowski, J., 2010, “Bias in quarterly estimates of annual effective tax rates and earnings management”, The Journal of the American Taxation Association, Vol. 34, No. 1, PP. 31-53.

Cristea, A. D., & Nguyen, D., 2016, “Transfer pricing by multinational firms: New evidence from foreign firm ownerships”. American Economic Journal: Economic Policy, Vol. 8, No. 3, PP. 170-202.

Contractor, F. J., 2016, “Tax Avoidance by Multinational Companies: Methods, Policies, and Ethics”, Rutgers Business Review, Vol. 1, No. 1, PP. 27-43.

De Simone, L., J. Robinson, & B. Stromberg, 2014, “Distilling the reserve for uncertain tax positions: The revealing case of black liquor”, Review of Accounting Studies, Vol. 19, No. 1, PP. 456-472.

Knuutinen, R. (2013). International Tax Planning, Tax Avoidance and Corporate Social Responsibility. Interdisciplinary Studies Journal, 3(1), pp. 73-84

الملاحق

الجمهورية اليمنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المستقبل

كلية العلوم الإدارية والمالية

قسم المحاسبة

الأخ/ة : ..... المحترم/ة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع / التكرم بتعبئة نموذج استبانة لبحث بكالوريوس بعنوان:

استخدام نسب التحليل المالي كمؤشرات لمعرفة التهرب الضريبي من وجهة من نظر المحاسبين لدى كاك بنك

أحيط سعادتكم علماً بأننا نجري دراسة بغرض استكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في المحاسبة بجامعة المستقبل.

وتقديراً لجهودكم فإننا نرجوا من سعادتكم التكرم بتعبئة هذه الاستبانة بما يتفق مع وجهة نظركم الكريمة، علماً بأن الإجابات سوف تتعامل بسرية وتستخدم لغاية البحث العلمي فقط.

وتقبلوا خالص الاحترام والتقدير

المعلومات الشخصية

1	الجنس	☐ ذكر ☐ انثى
2	العمر	☐ 20- 25 سنة ☐ 25- 30 سنة ☐ 31- 40 سنة ☐ 41- 50 ☐ أكثر من 50 سنة
3	المؤهل التعليمي	☐ ثانوية عامة ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه
4	المركز الوظيفي	☐ مدير اداري ☐ مدير تنفيذي ☐ محاسب ☐ خدمة عملاء ☐أخرى .....
5	عدد سنوات الخبرة	☐ أقل من سنة ☐ 2-5 ☐ 6-15 ☐ 16- 25 ☐ 26- 35 ☐ أكثر من 35

المحور الاول:- استخدم نسب التحليل المالي والحد من التهرب الضريبي.

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	ترتبط فعالية التدقيق الضريبي بمدى اكتشاف المدقق الأخطاء والانحرافات الجوهرية التي بالقوائم المالية والتصريحات الضريبية					
2	النظام المحاسبي الجديد جعل من السهل التعامل مع تصريحات المكلفين المحاسبية والضريبية وبالتالي اكتشاف أكثر للأخطاء والغش					
3	مستوى برمجة الملفات ضئيل جدا بالنظر إلى عدد ملفات المكلفين					
4	الالمام الواسع في نسب التحليل المالي ينتج عنة اتقان التبويب الحسابات بما يلائم مع قانون الضرائب					
5	قناعة الشركة ومدقق الحسابات بعدم وجود ثقة متبادلة بين الدائرة والمكلفين وبالتالي عدم الثقة بالحسابات مهما كانت صحيحة ودقيقة					
6	استخدام الأنظمة المحاسبية الموثوقة واستخراج النسبة الضريبية منها					
7	التحقق من الوضع المالي للشركة باستخدام النسب التحليلية يحد من التهرب الضريبي					
8	في الشركة تشكل اجمالي الضريبة الخاصة بها 8% الى 12% من إيرادات الشركة					
9	ربط إدارات الشركة في قاعدة بيانات واحدة تساعد على تحديد نسبة الضريبة					
10	يرى العامل انه يستحيل أن أتحول إلى التعامل مع جهات عمل أخرى مستقبلاً.					

المحور الثاني:- مدى تطبيق ممارسات الإدارة المالية والحد من التهرب الضريبي

م	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	اثبات قدرات الادارة الضريبية في تحقيق أفضل النتائج لما يخدم المصلحة العامة					
2	تسعى الإدارة المالية الى تكوين علاقة إيجابية مع مدقق الحسابات بماء يتعلق بالضريبة					
3	اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد المكلفين الغير ملتزمين ضريبيا لسرعة تحصيل الضريبة					
4	توفر الإدارة الضريبية الأدوات والوسائل اللازمة للقيام بعملية التدقيق الضريبي بجميع مراحله					
5	هناك معايير انتقاء ملفات المكلفين الخاضعين للتدقيق الضريبي.					
6	يمكن أن يكون من بين أهداف التدقيق الضريبي تطوير آلية التدقيق (خاصة ظهور العولمة) بما يحقق الفعالية.					
7	برأيكم هناك التزام تام بقواعد السلوك المهني عند القيام بعمل التدقيق الضريبي قصد الوصول بها إلى مستوى من الفعالية.					
8	برأيكم من بين أهداف الإدارة الضريبية القيام بالتدقيق الضريبي فعال للوصول إلى مستوى أمثل للتصريح الضريبي					
9	هناك من يرى بأن الخوف من التعرض لتدقيق جبائي من طرف الإدارة الضريبية يؤدي إلى زيادة الالتزام الضريبي للمكلف بالضريبة					
10	جودة وحداثة مؤشرات الأداء تسطر الأهداف المستقبلة وفقا لما تم التوصل إليه حاليا في محاولة معالجة الثغرات والخلل.					

المحور الثالث:- معوقات استخدام نسب التحليل المالي والحد من التهرب الضريبي.

م	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	هناك معوقات تحد من القيام بعمل التدقيق الضريبي وهذا ما يؤدي إلى التهرب الضريبي.					
2	العقوبات والغرامات المطبقة بعد القيام بالتدقيق الضريبي كافية لردع المكلف بالضريبة خاصة المتهربين ضريبيا.					
3	لتغير الذهنيات المعادية للضريبة وتحسين تحصيل الضرائب ومكافحة ظاهرة التهرب الضريبي على الإدارة الضريبية نشر الوعي الضريبي والثقافة الضريبية					
4	هناك علاقة طردية بين فعالية التدقيق الضريبي والالتزام الضريبي للمكلفين وبالتالي صحة التصريحات.					
5	ضعف مواكبة الإدارة للتعديلات الحاصلة في الميدان المحاسبي والانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي (SCF)					
6	التعديلات المستمرة في التشريع الضريبي يصعب رصدها ومتابعتها سواء من قبل المكلفين بالضريبة أو موظفي الإدارة الضريبية مما يؤدي إلى ارتفاع العبء الضريبي مما ينجر عنه تفادي دفع الضريبة.					
7	عدم صحة الملفات المالية يعوق عملية التدقيق الضريبي					
8	قلة خبرة المدقق المالي سبب رئيسي في انتشار ظاهرة التهرب الضريبي					
9	انخفاض الحس الوطني لدى الشركات بسبب عدم الانتفاع المباشر من الضريبة					
10	الشعور بعدم تطبيق النظام الضريبي على جميع الشركات بعدالة					